

التعليم في ظل جائحة كورونا، تحديات وحلول:

نظرة عالمية ومحلية من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

رياض بن عبد الرحمن الحسن⁽¹⁾

جامعة الملك سعود

المستخلص: يعد وباء الفيروس التاجي (COVID-19) اختبارًا مجهدًا للأنظمة التعليمية في جميع أنحاء العالم. ومع إجبار مئات الملايين من المتعلمين على البقاء في منازلهم، يعمل واضعو السياسات التعليمية على ضمان استمرار الفصول الدراسية، وعدم ترك الفئات الأكثر ضعفًا وراءها. ومع اتباع بلدان العالم لشتى الأساليب المختلفة لمكافحة الجائحة، فإن أزمة الفيروس التاجي تعد فرصة سانحة لصانعي السياسات لتبادل الخبرات والتعاون على التخفيف من آثار الوباء. وبتكاتف خبرات مبادرة هارفارد العالمية للابتكار في مجال التعليم، وإدارة التعليم والمهارات التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومنظمة الممارسة العالمية للتعليم التابعة لمجموعة البنك الدولي، جمعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية معلومات من جميع أنحاء العالم عن استجابة نظم التعليم للأزمة. وتعرض هذه الورقة ملخصًا لستة من أبرز التقارير التي تعرض تحليلات من خبراء التعليم حول الاستجابات العالمية والمحلية للأزمة، والدروس المستفادة من تنفيذ استراتيجيات الاستجابة في سياقات مختلفة لإيجاد الموارد للمعلمين وصانعي السياسات والمتعلمين لضمان عدم توقف التعليم. وتتوفر التقارير المعروضة وغيرها على الرابط coronavirus.com.oecdeditoday.

الكلمات المفتاحية: التعلم وقت الجوائح، كوفيد-19، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

Education Under the Corona Pandemic, Challenges, and Solutions: A Global and Local View from the Organization for Economic Co-Operation and Development

Riyadh Bin AbdulRahman Al Hassan⁽¹⁾

King Saud University

Abstract: The Corona virus pandemic (COVID -19) is a stressful test to educational systems around the world. With hundreds of millions of learners forced to stay at home, education policy makers are working to ensure that classrooms continue, and that the most vulnerable are not left behind. As countries around the world use different methods of pandemic control, the Corona virus crisis is an opportunity for policymakers to share experiences and collaborate to mitigate the effects of the pandemic. With the combined expertise of the Harvard Global Innovation Initiative in Education, the Department of Education and Skills of the Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) and the World Bank Group's Global Education Practice Organization, the Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) collected information from around the world on the response of educational systems to the crisis. This paper presents a summary of six of the most prominent reports highlighting analyses by education experts on global and local responses to the crisis, and lessons learned from implementing response strategies in different contexts to create resources for teachers, policy makers and learners to ensure that education does not stop. All reports presented and others are available at oecdeditoday.com/coronavirus.

Keywords: Learning at the Time of Pandemics, Covid-19, OECD

(1) Professor of Curricula and Teaching Methods, College of Education, King Saud University.

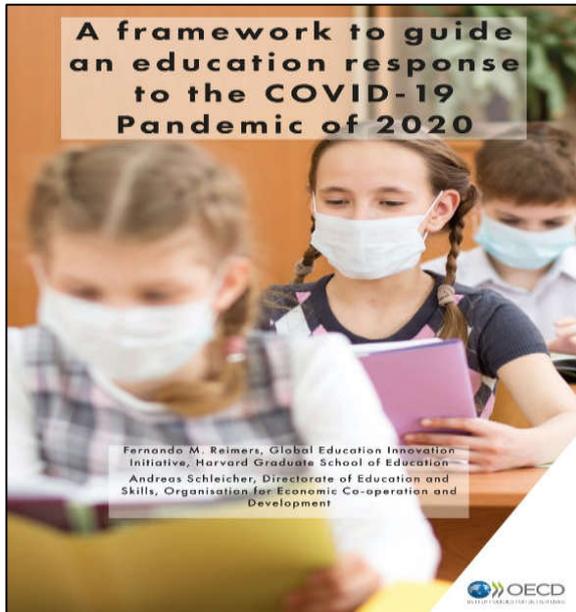
(1) أستاذ المناهج وطرق التدريس، بكلية التربية، جامعة الملك سعود.

البريد الإلكتروني: alhassan@ksu.edu.sa

المقدمة:

في المجال. ويتفاوت عرض التقارير بناء على طول وعدد صفحات التقرير الأصلي مع الحرص على عرض النقاط الرئيسية والتوصيات دون تلخيص لها. تقرير: إطار لتوجيه استجابة التعليم لوباء (كوفيد-19) لسنة 2020م:

أعد هذا التقرير المكون من 140 صفحة «فيرناندو ريميرز» من المبادرة العالمية للابتكار في مجال التعليم في كلية هارفرد للدراسات العليا بجامعة هارفارد، و«أندرياس شلايكر»، من إدارة التعليم والمهارات في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وقد حوى إطارًا مرجعيًا من خبراء المنظمة لتوجيه استجابة المؤسسات التعليمية لجائحة كوفيد-19، وقد نشر التقرير في منتصف عام 2020م حيث عصف وباء كوفيد-19 الذي أصاب العالم بالعديد من الأنظمة التعليمية حول العالم؛



تعد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) منظمة دولية تعمل على وضع سياسات من أجل حياة أفضل. وهدفها هو صياغة سياسات تعزز الرخاء ومساواة الفرص والرفاه للجميع. لدى المنظمة ستون عامًا من الخبرة والرؤى وشركات استراتيجية مع دول العالم لإعداد أفضل لعالم الغد. ومع بزوغ جائحة كوفيد-19 العالمية سعت المنظمة لتسخير جهودها وتقديم الرؤى في شتى المجالات، ومنها مجال التعليم. وقد سعت المنظمة من خلال تعاونها مع خبراء من شتى أقطار العالم إلى محاولة الإجابة عن التساؤلات التالية: ما آثار وعواقب وباء الفيروس التاجي على حياتنا ومجتمعاتنا؟ وما الحلول التي يمكن أن نجدها لتعزيز الأنظمة التعليمية والاجتماعية، وتأمين الأعمال، والحفاظ على الوظائف، وتحقيق الاستقرار العام؟ وقد قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بجمع البيانات والتحليلات والتوصيات حول مجموعة من الموضوعات لمعالجة الأزمة الصحية والتعليمية والاقتصادية والمجتمعية الناشئة، وتسهيل التنسيق، والمساهمة في العمل العالمي اللازم عند مواجهة هذا التحدي الجماعي الهائل. ويحوي هذا المقال عرضًا لستة من أهم تقارير المنظمة حول جائحة كوفيد-19 وعلاقتها بأنظمة التعليم والتوصيات التي يقدمها خبراء المنظمة لمتخذي القرار

الأعمال مع حظر جميع التنقلات الداخلية باستثناء السفر الضروري.

ولأن تطوير وتوزيع اللقاح بدأ في الربع الأول من العام 2021م، فإن الاستراتيجية الرئيسية المتاحة لمنع الانتشار السريع للعدوى على المدى البعيد تتمثل على الأرجح في العزل والتباعد الاجتماعي. وفي حين أن هذه الاستراتيجية إذا ما اعتمدها جميع السكان أو معظمهم، فمن المرجح أن تنجح في إبطاء سرعة العدوى، كما هو واضح في الصين واليابان وكوريا وسنغافورة، فإن فعاليتها تعتمد على القيادة الفعالة في الوقت المناسب من جانب القادة السياسيين وعلى استجابة متقبلة ومنضبطة من جانب المواطنين. والشواهد على القيادة والمتابعة في مختلف البلدان في جميع أنحاء العالم متباينة، الأمر الذي يتطلب اتخاذ تدابير مستمرة للتباعد الاجتماعي.

ونتيجة لمدى تأثير الوباء، فإن هذه المسألة لا تتعلق بالصحة العامة فقط، وإنما سيؤثر هذا الوباء، والاستجابات اللازمة لاحتوائه، على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وأدت القيود المفروضة على التنقل بسبب التباعد الاجتماعي إلى انخفاض العرض والطلب الاقتصاديين، مما أثر بشدة على الأعمال التجارية وفرص العمل. وسيكون هذا التأثير أكثر صعوبة على أكثر الفئات السكانية ضعفا

لذا من الضروري تلبية الاحتياجات التعليمية للأطفال والشباب خلال الأزمة. وهدف هذا التقرير إلى دعم قادة التعليم على مختلف مستويات الحوكمة التعليمية، في المنظمات التعليمية العامة والخاصة، في صياغة استجابات تعليمية متكيفة و متماسكة وفعالة ومنصفة لتلك الأزمة التي من شأنها أن تعطل بشكل كبير فرص التعليم على الصعيد العالمي.

وبالنظر إلى أن وباء «كوفيد-19» سريع التفشي ويؤثر في الصحة العامة، سيتوقف تخفيف أثره إلى حد كبير على ابتكارات العلماء ومنتجي المستحضرات الصيدلانية في اكتشاف لقاح أو أدوية للتحصين ضد العدوى وإيجاد سبل لتوصيل هذه اللقاحات على نطاق واسع. وفي غياب التدخلات الصيدلانية الفعالة خلال العام 2020م، فإن التخفيف من أثر الوباء سيتوقف على إجراءات الصحة العامة والمسؤولين الحكوميين في إبطاء انتشار العدوى، من خلال تدابير مثل العزل الاجتماعي.

وتختلف هذه التدخلات غير الصيدلانية الواسعة النطاق بين البلدان، ولكنها تشمل التباعد الاجتماعي (مثل حظر التجمعات الكبيرة وتقديم المشورة للأفراد بعدم الاختلاط خارج أسرهم)، وإغلاق الحدود، وإغلاق المدارس، واتخاذ تدابير لعزل الأفراد الذين يعانون من أعراض ومعارفهم، وإغلاق أعداد كبيرة من

تعليمية لهم مباشرة في المنزل أو الوصول إليها من القطاع الخاص، والاختلافات في قدرة مختلف أنواع المدارس على دعم تعلم طلابهم عن بعد، والاختلافات بين الطلاب في قدرتهم على الصمود والدافعية ومهارات التعلم الذاتي على الإنترنت، من المرجح أن تؤدي إلى تفاقم الفجوات القائمة بالفعل في الفرص. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاختلافات بين النظم المدرسية في قدرتها على تصميم وتنفيذ استجابات تعليمية فعالة خلال فترة الأزمات، سوف تزيد من الفجوات في الفرص المتاحة عبر البلدان. ونتيجة لذلك، وفي غياب استجابة تعليمية متعمدة وفعالة، من المرجح أن يؤدي وباء «كوفيد-19» إلى إحداث أكبر اضطراب في فرص التعليم في جميع أنحاء العالم خلال جيل واحد. وسيؤثر هذا الاضطراب على سبل معيشة الأفراد، وعلى مستقبل مجتمعاتهم المحلية.

ولهذا السبب، يرى التقرير أنه يتحتم على قادة التعليم اتخاذ خطوات فورية لوضع وتنفيذ استراتيجيات تخفف من الأثر التعليمي للوباء. ويمكن أن يساعد التعاون قادة التعليم على وضع استجابات تعليمية فعالة، وأول وأبسط أشكال التعاون هو تبادل المعرفة حول ما تقوم به المدارس والمجتمعات المحلية والبلدان حاليًا لحماية فرص التعليم خلال الوباء.

داخل البلدان، وفي البلدان التي تعاني من أضعف الهياكل الأساسية الصحية. كما أن القيود الناجمة عن التباعد الاجتماعي أثرت أيضًا في التعليم على جميع المستويات وستستمر في ذلك لعدة أشهر، حيث إن المتعلمين والمعلمين غير قادرين على الاجتماع جسديًا في المدارس والجامعات.

ومن المرجح أن تحد هذه القيود من القدرة على الالتقاء في أثناء الجائحة التي طال أمدها من فرص تعلم الطلاب خلال فترة العزل الاجتماعي. ومن المعروف وقت التعلم، يعتبر واحد من أكثر وسائل التنبؤ الموثوقة لفرص التعلم. ففي الولايات المتحدة، وثق الباحثون آثار «فاقد التعلم الصيفي» مما يدل على أن الانقطاع المطول عن التعلم لا يسبب فقط تقليص وقت التعلم، بل فقدان المعرفة والمهارات المكتسبة.

ففي استعراض لأبحاث حول فاقد التعلم خلال إجازة الصيف في الولايات المتحدة، ظهر أن الطلاب يفقدون ما يعادل شهرًا واحدًا من السنة الدراسية في التعلم، وتظهر الخسارة أكبر في الرياضيات مما كانت عليه في القراءة، وتزداد الخسارة مع ارتفاع مستوى الصف الدراسي. كما أن الخسارة أكبر بالنسبة للطلاب ذوي الدخل المنخفض.

وعلاوة على ذلك، فإن الاختلافات بين الطلاب في الدعم من أولياء الأمور الذين يمكنهم توفير فرص

وركز هذا التقرير على دعم عملية تبادل المعرفة؛ إذ حوى إطاراً لتوجيه ووضع استراتيجيات تعليمية خاصة بالسياقات التعليمية المختلفة، مدعومة بنتائج تقييم سريع أجري بين 18 مارس و27 مارس 2020م. وقد استطلع التقييم آراء المجيبين على الإنترنت بشأن التحديات التعليمية التي أوجدها الوباء، واستجاباتهم لتلك التحديات، وحول الموارد التي تستخدم حالياً للنهوض بالتعليم من خلال وسائل بديلة. ووزعت الدراسة الاستقصائية عن طريق شبكات من المربين والمؤثرين، الموجودين في شبكات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومبادرة الابتكار التعليمي العالمي في كلية هارفارد للدراسات العليا في التربية، بمساعدة من العديد من المنظمات التعليمية مثل منظمة إنقاذ الطفولة، وغيرها. وهدفت الدراسة إلى إشراك المجيبين الذين يعكسون مجموعة متنوعة من وجهات النظر والمواقف في قطاع التعليم. وطلب من المجيبين تقديم معلومات تفيد في تحديد وجهة نظرهم، ومركزهم، ومؤسساتهم التي ينتمون إليها، والبلد الذي ينتمون إليه، ومستواهم أو منصبهم في الحكومة. كما طلب منهم تقديم عنوان بريد إلكتروني للاتصال. ولم يشمل التحليل سوى تلك الاستجابات التي تضمنت ردوداً على غالبية الأسئلة، والتي أبدت وجهة نظرها. وبناء على نتائج ذلك الاستفتاء قدم التقرير القائمة المرجعية التالية لتوجيه وضع استراتيجية التعليم خلال الجائحة. والتي يمكن استخدامها من قبل السلطات التعليمية الحكومية أو المحلية أو من قبل قادة شبكات التعليم. وكذلك في البلدان التي تتشارك فيها المنظمات الإنمائية الدولية مع الحكومات لدعم التنمية التعليمية، ويمكن أن تضطلع بدور المساعدة في تطوير الاستجابة للتعليم:

- 1- إنشاء فرقة عمل أو لجنة توجيهية تكون مسؤولة عن وضع وتنفيذ الاستجابة التعليمية لوباء جائحة كوفيد-19. مع ضرورة ضمان أن يكون في فرقة العمل تمثيل لمختلف المكونات في النظام التعليمي أو شبكة المدارس وتقديم وجهات نظر متنوعة لتوجيه سير عملهم. فعلى سبيل المثال يمكن أن تشمل الفرقة مختلف إدارات المناهج الدراسية، وتعليم المعلمين، وتكنولوجيا المعلومات، وممثلي المعلمين، ومثلي الآباء، والطلاب، ومثلي الصناعة وأرباب الأعمال عند الحاجة إلى ذلك.
- 2- وضع جدول زمني ووسائل للاتصال المباشر والمتواصل بين أعضاء فرقة العمل، خلال الفترة التي يكون فيها التباعد الاجتماعي سارياً.
- 3- تحديد المبادئ التي ستوجه الاستراتيجية.

الخاص والمجتمع المحلي في تأمين الموارد اللازمة لتوفير تلك الأجهزة والربط بالإنترنت.

8- تحديد أدوار وتوقعات المعلمين لتوجيه ودعم تعلم الطلاب بشكل فعال في الوضع الجديد، من خلال التعليم المباشر حيثما أمكن أو التوجيه للتعلم الموجه ذاتياً.

9- إنشاء موقع على شبكة الإنترنت للتواصل مع المعلمين والطلاب وأولياء الأمور حول أهداف المناهج الدراسية والاستراتيجيات والأنشطة المقترحة والموارد الإضافية.

10- وإذا لم تكن استراتيجية التعليم على الإنترنت ممكنة، فقد تُستحدث وسائل بديلة لتقديم الخدمات، ويمكن أن تشمل برامج تلفزيونية، إذا كانت الشراكة مع محطات التلفزيون ممكنة، والإذاعة، والبث الإذاعي، وحزم التعلم إما في شكل رقمي أو على الورق. مع إمكانية استكشاف الشراكات مع المنظمات المجتمعية والقطاع الخاص لتقديم هذه الموارد.

11- ضمان الدعم الكافي لأكثر الطلاب والأسر ضعفاً خلال تنفيذ خطة التعليم البديل.

12- تعزيز التواصل والتعاون بين الطلاب لتعزيز التعلم المتبادل والرفاهية.

13- إنشاء آلية للتطوير المهني للمعلمين للتعليم

على سبيل المثال: حماية صحة الطلاب والموظفين، وضمان التعلم الأكاديمي وتقديم الدعم العاطفي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس. وتركز هذه المبادئ على المبادرات التي يتعين الاضطلاع بها وتساعد على تحديد أولويات الوقت والموارد المحدودة الأخرى.

4- إنشاء آليات للتنسيق مع سلطات الصحة العامة بحيث تكون إجراءات التعليم متزامنة وتساعد على النهوض بأهداف واستراتيجيات الصحة العامة، مثل تثقيف الطلاب والآباء والمعلمين والموظفين بشأن ضرورة التباعد الاجتماعي.

5- إعادة تحديد أولويات أهداف المناهج الدراسية نظراً لأن آليات تقديم المنهج غير متوفرة، وتحديد ما ينبغي تعلمه خلال فترة التباعد الاجتماعي.

6- تحديد جدوى خيارات لتعويض التعلم بعد انتهاء فترة التباعد الاجتماعي، مثل: فترة استعراض مكثفة خلال فترة الإجازة التي تسبق بدء العام الدراسي الجديد.

7- تحديد وسائل تقديم التعليم. وينبغي أن تشمل هذه المعلومات، ما أمكن، التعلم عبر الإنترنت؛ لأنها توفر أكبر قدر من التنوع والفرص للتفاعل. وإذا لم يكن لدى جميع الطلاب أجهزة واتصال عبر الإنترنت، فينبغي البحث عن طرق لتوفيرها لهؤلاء الطلاب. مع ضرورة استكشاف الشراكات مع القطاع

- اليومي من عمل المعلمين والموظفين.
- 21- ينبغي على المدارس أن تقدم التوجيه للطلاب والأسر بشأن الاستخدام الآمن لوقت الحاسب أو التلفاز وأدوات الإنترنت للحفاظ على رفاه الطلاب وصحتهم العقلية، فضلاً عن توفير الحماية من التهديدات التي يتعرض لها القاصرون على الإنترنت.
- 22- تحديد الشبكات أو السنظم المدرسية الأخرى وإنشاء أشكال من الاتصالات المنتظمة معها لتبادل المعلومات بشأن الاحتياجات والصعوبات لحلها، والتعلم منها كوسيلة لتعزيز التحسين السريع في تقديم التعليم في الطرائق الجديدة.
- 23- ضمان حصول قادة المدارس على الدعم المالي واللوجستي والمعنوي الذي يحتاجون إليه للنجاح.
- 24- وضع خطة للاتصالات، وتقديم الرسائل الإعلامية الرئيسة لدعم تنفيذ استراتيجية التعليم خلال فترة الأزمة، وضمان إيصالها بشكل فعال عبر قنوات مختلفة.
- كانت هذه خلاصة ما قدمه التقرير، لكن حوى التقرير العديد من النقاط الجوهرية والإحصاءات التي تهم الباحثين في المجال التربوي، خاصة خلال أوقات الأزمات، ويمكن الرجوع إليها في متن التقرير.
- في وقت الضرورة وللآباء لكي يتمكنوا من دعم الدارسين بالطرق الجديدة للتعليم. وإيجاد طرائق تعزز تعاون المعلمين والمجتمعات المهنية، وتزيد من استقلالية المعلمين.
- 14- تحديد الآليات المناسبة لتقييم الطالب خلال فترة الجائحة أو الأزمات.
- 15- تحديد الآليات المناسبة للترقية بين الصفوف والتخرج.
- 16- حسب الحاجة، تنقيح الإطار التنظيمي بطرق تجعل التعليم عبر الإنترنت والطرائق الأخرى ممكنة، وبطرق تدعم استقلالية المعلمين وتعاونهم. ويشمل ذلك معاملة التعليم عن بعد كما يعامل التعليم المدرسي لأيام التعليم في خطط التعليم البديل.
- 17- ينبغي لكل مدرسة أن تضع خطة لاستمرارية العمليات. وكوسيلة لدعمهم، يمكن للسلطات التعليمية تقديم أمثلة لتلك الخطط من مدارس أخرى.
- 18- عندما تقدم المدرسة وجبات إلى الطلاب، تستحدث وسائل بديلة لتوزيع الغذاء على الطلاب وأسرهم.
- 19- يجب على المدارس تطوير نظام للتواصل مع كل طالب، وشكل من إجراءات التحقق من الحضور اليومي لكل طالب.
- 20- ينبغي على لمدارس أن تضع آليات للتأكد

رياض بن عبد الرحمن الحسن: التعليم في ظل جائحة كورونا، تحديات وحلول: نظرة عالمية ومحلية...

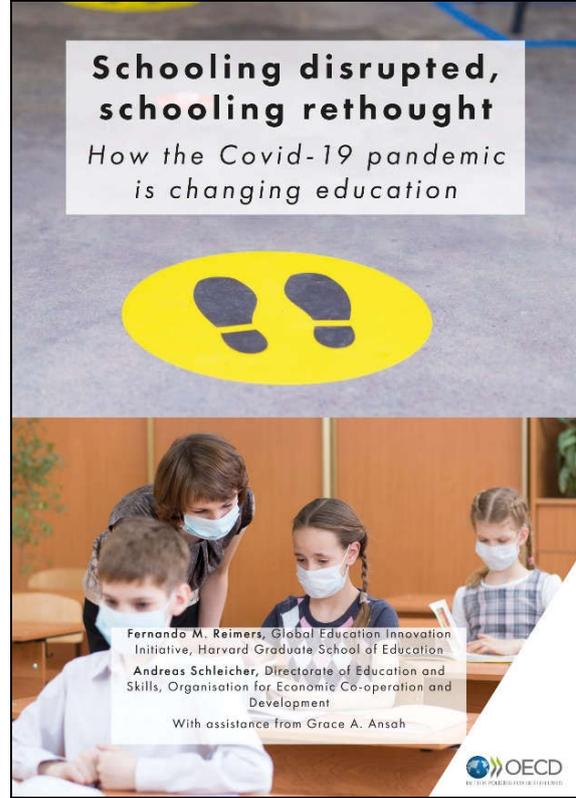
«كوفيد-19». وفي معظم الأحيان، كان ينظر إلى هذه الاستراتيجيات نظرة إيجابية من قبل كبار الإداريين والمعلمين ومديري المدارس وغيرهم من المسؤولين عن التعليم، من حيث تنفيذها والنتائج التي حققتها في توفير إمكانية الوصول لعدد كبير من الطلاب إلى جزء في الأقل من المناهج الدراسية.

وقد أولي اهتمامًا أكبر لضمان استمرارية التعلم الأكاديمي أكثر من الاهتمام بالتطور الاجتماعي العاطفي للطلاب، وهناك اتفاق على أنه لم يتمكن جميع الطلاب من المشاركة في تعليمهم بشكل متسق كما هو منصوص عليه في هذه الاستراتيجيات الطارئة. وعلى الرغم من أن معظم البلدان التي شملتها الدراسة الاستقصائية تمكنت من إتاحة فرص بديلة للتعليم، فإن تقديرات المجيبين أشارت إلى أن نصف الطلاب فقط كانوا قادرين على الوصول إلى جميع المناهج الدراسية أو معظمها.

ومن العناصر المهمة لتنفيذ الاستراتيجية، استمرارية التطوير المهني للمعلمين، الذين يستخدمون أساسًا منصات إلكترونية تسمح لهم بالاتصال بأقرانهم. وفي الوقت نفسه، أفاد 75٪ فقط من ممثلي الحكومة بأن مدرسيهم قد عُرض عليهم التطوير المهني.

إن الجهد الكبير المبذول في تمكين المعلمين والطلاب من إيجاد سبل للتعليم والتدريس عن بعد

تقرير: تعطيل التعليم، إعادة التفكير في التعليم المدرسي - كيف غير وباء «كوفيد-19» التعليم:



تكون هذا التقرير من 62 صفحة، وأعدته «فيرناردو ريميرس» من مبادرة الابتكار في التعليم العالمي التابعة لجامعة هارفرد، و«أندرس شلنتشر» مدير إدارة التعليم والمهارات في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وابتداءً التقرير بالإشارة إلى أن نظم التعليم في البلدان التسعة والخمسين التي شاركت في التقرير والدراسة الاستقصائية أظهرت مرونة والتزامًا ملحوظًا بالتعليم وفي وضع استراتيجيات لاستمرارية التعليم، في ظروف بالغة الصعوبة، خلال جائحة

التكنولوجيا التي يتمتع بها المعلمون واستعدادهم للمشاركة في طرائق متعددة للتعاون والتطوير المهني باستخدامها. وينبغي أن تستمر هذه الممارسات وتعمق في أعقاب الوباء بغرض بناء القدرات للتعليم في القرن الحادي والعشرين.

وتركز توصيات التقرير على تنظيم المدارس وإدارتها وتعليمها، حيث كان هذا أيضاً محور الدراسة. ومع ذلك، من المرجح أن يكون للوباء تأثير في فرص التعليم بسبب تقلص دخل بعض الأسر، مما قد يقلل من قدرة الأسر على إبقاء أطفالها في المدارس. وينبغي أن تلاحظ استراتيجية إعادة فتح المدارس عودة جميع الطلاب المسجلين قبل الجائحة، وأن تحدد أسباب ترك الدراسة في حالة الأطفال الذين لا يعودون.

1.1 تحقيق التوازن بين الأولويات المتعلقة بالتعليم والصحة.

شرعت عدد من البلدان إلى وضع استراتيجيات لإعادة فتح المدارس، حيث يستطيع نصف البلدان المحيية أن تقدم موعداً محدداً لإعادة فتح المدارس. غير أن استراتيجيات إعادة فتح المدارس تتطلب توازناً صعباً بين الفوائد التعليمية الواضحة التي تعود على الطلاب وصحة ورفاه الطلاب وأسرها فضلاً عن المهنيين في مجال التعليم. وتشير الردود التي تم تحليلها في هذا التقرير إلى

ينطوي على إمكانات هائلة لزيادة الفعالية التربوية للمعلمين والمدارس في المستقبل، ليس فقط في العودة الفورية إلى المدرسة، ولكن بعد ذلك.

إن المعارف والخبرات المكتسبة من مختلف طرائق التعلم عن بُعد هي أصول يمكن تعميمها ونشرها في المستقبل، مما يخلق طرائق مختلطة للتدريس والتعلم، وأيضاً لإضفاء طابع شخصي أكبر على التعليم، ولتوسيع وقت التعلم وفرص التعلم لجميع الطلاب. ومن المهم أن يتم جمع وتقييم الدروس المستفادة من هذه التجربة الواقعية بشكل منهجي، وأن تبحث النظم التعليمية والمدارس في السبل التي يمكن من خلالها إدماج بيئات التعليم والتعلم المبتكرة بشكل أفضل في التعليم المدرسي.

وكشفت الجهود المبذولة للحفاظ على الاستمرارية التعليمية خلال فترة التباعد الاجتماعي عن درسين مختلفين، ولكنهما لا يقلان أهمية عن بعضهما. الأول، التفاوت العميق في الوصول إلى التكنولوجيا، والاتصال والمهارات اللازمة للتعامل مع التكنولوجيا التي يواجهها الطلاب من مختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية. وينبغي أن تصبح معالجة هذه التفاوتات أولوية لإدماج جميع الطلاب بشكل كامل في عالم يتزايد فيه التواصل والمشاركة من خلال التكنولوجيا. ويتعلق الثاني بإمكانية الوصول إلى

تطوير معارف ومهارات الطلاب، ذوات قيمة لا يرقى إليها الشك للطلاب وللمجتمع ككل. والواقع أن فاقد التعلم الذي حدث بالفعل من المرجح، إذا ما ترك دون أي معالجة، أن يلحق خسائر اقتصادية بالمجتمعات في شكل انخفاض الإنتاجية والنمو. وكدليل تقريبي، يمكن اعتبار السنة الدراسية المفقودة مساوية للخسائر التي تتراوح بين سبعة في المئة إلى عشرة في المئة من الدخل مدى الحياة. ويضاف إلى ذلك إعادة الفوائد الاقتصادية للأسر: فالمدارس التي يعاد فتحها ستسمح للوالدين بالعودة إلى العمل، بمجرد أن ترى سلطات الصحة العامة أن ذلك ممكن.

غير أنه يجب تقييم هذه الفوائد بعناية مقابل المخاطر الصحية والمتطلبات الصحية من أجل التخفيف من آثار الوباء. وتشير الأدلة المستقاة من الأوبئة السابقة إلى أن إغلاق المدارس يمكن أن يمنع ما يصل إلى 15٪ من الإصابات. وفي حين أن هذه النسبة متواضعة مقارنة بتدابير السياسة العامة الأخرى (مثل التباعد الاجتماعي في مكان العمل، الذي يمكن أن يقلل من انتقال العدوى بنسبة تصل إلى 73٪، وعزل الحالات، مع تأثير حوالي 45٪ أو الحجر الصحي المنزلي، مع تأثير حوالي 40٪)، فإنها نسبة لا يستهان بها، وفي بعض البلدان، هناك تفاعل واسع النطاق بين الأطفال الأصغر سنًا والجيل الأكبر سنًا الأكثر عرضة لخطر الفيروس.

أن التعلم الذي حدث خلال هذه الفترة التي أغلقت فيها المدارس لا يمثل في أحسن الأحوال سوى نسبة بسيطة مما كان يتعلمه الطلاب في المدرسة. وهذا يظهر أن فترة التعلم في المنزل قد أبرزت الفوائد العديدة التي يستفيد منها الطلاب من قدرتهم على الالتحاق بالمدرسة بانتظام والتعلم بشكل مباشر مع معلمهم وأقرانهم، ومع إمكانية الوصول الكامل إلى مجموعة واسعة من الخدمات التي تقدمها المدارس، بما في ذلك الوجبات في عدد من البلدان، والدعم النفسي والصحي. ومن المرجح أن تكون هذه الفوائد ذات قيمة أكبر لأكثر الأطفال تهميشًا وفي المجتمعات التي يتزايد فيها التفاوت الاجتماعي. ويمكن استخدام هذا الوعي بأهمية المدارس والمدرسين بشكل استراتيجي لحشد المزيد من المشاركة والدعم من الآباء والمجتمعات المحلية للمدارس والمعلمين. وفي الوقت نفسه، ينبغي مواصلة وتعزيز إمكانات الابتكار التي تشهد عليها الجهود الرامية إلى الحفاظ على استمرارية التعليم، وذلك بغرض تحسين تقديم التعليم. فعلى سبيل المثال، ينبغي تعزيز السبل المتبعة في استخدام التكنولوجيا لدعم التطوير المهني للمعلمين والتعاون، ورعاية استقلالية الطلاب والتعلم المستقل، ولا سيما بالنسبة للطلاب الأكبر سنًا. إن فوائد إعادة فتح مؤسسات التعليم، لمواصلة

كبير بسبب السن أو الظروف الطبية الكامنة، مع وضع خطط لتغطية المعلمين الغائبين ومواصلة التعليم عن بُعد لدعم الطلاب غير القادرين على الالتحاق بالمدارس. وقد تحتاج الحكومات أيضًا إلى مراجعة سياسات الموظفين والحضور لاستيعاب الغيابات المتعلقة بالصحة ودعم التعليم عن بعد والمدمج.

بما أن الاستثمار في التدريب أمر أساسي؛ فإنه يتعين أن يكون لدى قادة المدارس القدرة والتدريب لوضع الإجراءات اللازمة عند اعتلال صحة الطلاب أو الموظفين، وأن يتبنوا الإغلاق الجزئي أو الكامل للمدارس عند الحاجة. وينبغي أن تكون هذه الكوادر قادرة على إجراء تقييمات للمخاطر بالنسبة للمدرسين وغيرهم من الموظفين واتخاذ الإجراءات المناسبة لدعمهم. وهناك حاجة إلى توجيه وإجراءات فعالة لرصد صحة الطلاب والموظفين، والحفاظ على اتصال منتظم مع السلطات الصحية المحلية، وتحديث خطط الطوارئ وقوائم الاتصال.

وعند العودة للمدارس، يستلزم الأمر أخذ حرارة الطلاب عند دخولهم إلى المبنى، وعزل الحالات الحرجة من قبل موظفين طبيين متخصصين. وقد يحتاج المعلمون أيضًا إلى اختبار قبل إعادة فتح المدرسة، وينبغي أخذ درجة حرارة المعلمين عند دخولهم المبنى من قبل مختصين. وبالمثل، يحتاج

وتدعو الحاجة إلى النظر في هذه المقايضات إلى تنسيق مستمر وفعال بين السلطات التعليمية وسلطات الصحة العامة على مختلف مستويات الحكومة. وينبغي تعزيز هذا التعاون بأشكال من المشاركة المحلية التي تمكن من وضع الاستجابات في سياقها. وأشار العديد من المجهيين على الدراسة الاستقصائية إلى أن من المقرر أن تكون إعادة فتح المدارس تدريجيًا، بدءًا من المناطق التي تظهر أدنى معدلات انتقال العدوى، وأدنى خطر محلي.

ومع ذلك، يمكن اتخاذ عدة خطوات لإدارة المخاطر. من المهم وضع بروتوكولات واضحة بشأن التباعد الاجتماعي، بما في ذلك حظر الأنشطة التي تتطلب تجمعات كبيرة خلال بداية ونهاية اليوم الدراسي، وأوقات الوجبات، ونقل الفصول الدراسية إلى أماكن رحيبة مؤقتة أو في الهواء الطلق، وإعادة هيكلة الدوام المدرسي في نوبات للحد من حجم الفصول الدراسية. ومما له نفس القدر من الأهمية البروتوكولات والممارسات المتعلقة بالنظافة الصحية، بما في ذلك غسل اليدين، وآداب العطاس، واستخدام معدات الحماية والكمادات الواقية، وإجراءات تنظيف المرافق، والممارسات المأمونة لإعداد الطعام.

ومن المهم أيضًا حماية المعلمين والموظفين الإداريين والطلاب وأفراد أسرهم المعرضين لخطر

ولذلك ينبغي للبلدان أن تعطي الأولوية للاستثمار في القدرات المحلية، مع التسليم بأن الظروف شديدة الخطورة في جميع المدارس وأن نسبة كبيرة من المدارس في كثير من البلدان أو المناطق المحلية لديها مستويات منخفضة للغاية من القدرات. ويتعين على المدارس أن تعد نفسها، وأن تشرك الآباء والمعلمين، وأن تبني الثقة في المجتمع المحلي بأنها تتعامل مع الوضع بشكل جيد وحكمة. وينبغي إعادة فتح المدارس عندما تتوفر الظروف اللازمة وعندما تشعر فرق المدارس بأنها قادرة على التعامل مع الوضع، وعندما يكون الآباء على استعداد لإرسال أطفالهم إلى المدرسة. وقد يعني ذلك أنه لن يعاد فتح جميع المدارس في نفس الوقت. ومن المهم احترام استقلالية المدارس في مختلف الظروف. فالفشل في القيام بذلك على سبيل المثال - لأن الحكومات تختار سياسات إلزامية للغاية - قد يؤدي إلى شعور بعدم الرضى، الأمر الذي سيضر في نهاية المطاف باستراتيجية إعادة فتح السلطة للمدارس.

وقد أظهرت الجائحة أيضًا مدى أهمية مشاركة الوالدين والمعلمين وقادة المدارس والمجتمعات المحلية في قرار إعادة فتح المدارس. فعلى سبيل المثال، سيتعين على المدارس تنفيذ تدابير فعالة لضمان النظافة الشخصية والتباعد الاجتماعي بين

الموظفون الإداريون والمعلمون إلى التدريب على كيفية التعامل مع الفيروس، والتعرف على المخاطر، وتنفيذ التدابير المناسبة. ويشمل ذلك تنفيذ ممارسات التباعد الاجتماعي والنظافة الصحية المدرسية. ويحتاج طاقم التنظيف إلى تدريب على التطهير، وتزويده بمعدات حماية شخصية قدر الإمكان.

1.2. تحقيق التوازن بين الاتساق والمرونة.

من المهم وضع توجيهات ورسائل توعوية واضحة ومتسقة بشأن معايير تحديد موعد إعادة فتح المدارس من أجل ضمان الاتساق والحد من الارتباك في قطاع التعليم وعامة الجمهور على حد سواء. وفي الوقت نفسه، تتفاوت الظروف المحلية تفاوتًا كبيرًا. وتختلف المدارس أيضًا في مستوى التعرض بين عدد من طلاب المدارس والفئات المعرضة للخطر الشديد، مثل كبار السن وفئات المرضى الذين يعانون من ظروف طبية دائمة، والطرق التي ينتقل بها سكان المدارس من وإلى المدارس، وعوامل الخطر المرتبطة بالمجتمع المحلي والوبائي، وقدرات الصحة العامة والرعاية الصحية، والكثافة السكانية، والتقييد بتعليمات التباعد الاجتماعي والممارسات الصحية الجيدة. ولذلك، فإن المبادئ التوجيهية الصحية الوطنية لإعادة فتح المدارس التي يتم تطويرها لا بد وأن تولي اهتمامًا بالخصائص المادية والتنظيمية للمدارس.

الفردية المباشرة إذا فهموا هم والمجتمع ككل أسباب هذه التغييرات. وتظهر البيانات المستقاة من الدراسة الاستقصائية أن العديد من البلدان ما زال يتعين عليها أن تقطع شوطاً ما لإشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين في تصميم وتنفيذ استجاباتهم للوباء.

1.3. موازنة الاحتياجات والقدرات.

أشار المجيبون إلى أن استراتيجيات إعادة فتح المدارس غالباً ما تكون تدريجية. وهذا ينطوي على خيارات ومقايضات ليس من السهل في كثير من الأحيان القيام بها. فعلى سبيل المثال، فإن الحفاظ على المعايير الدنيا للمسافات المادية في المدارس هو أكثر جدوى بالنسبة للطلاب الأكبر سناً الذين يمكنهم فهم مفهوم التباعد الاجتماعي والذين لديهم القدرات المعرفية على الرصد الذاتي واتباع هذه القواعد. وفي الوقت نفسه، فإن الحاجة إلى التعلم المنظم القائم على الموقع والتفاعل الشخصي مع المعلمين هي الأعلى بين أصغر الأطفال، الذين يصعب تحقيق التباعد الاجتماعي بالنسبة لهم. وبالنسبة لأبائهم العاملين، فإن إعادة فتح المدرسة أمر ملح للغاية.

ويتعين على المدارس أن تتخذ خيارات لإعادة عدد من الطلاب للمدارس، ينبغي للتعلم في المدرسة أن يُعطي الأولوية للطلاب الذين يفتقرون إلى الجهات الداعمة في المنزل كالوالدين، والطلاب في مراحل

الطلاب، وضمان نظافة البنى التحتية، والأثاث، والمعدات، والفصول الدراسية. قد يتطلب هذا حلولاً مبتكرة تتكيف مع البيئات المحلية، مثل وضع الفصول في الأماكن الخارجية والمفتوحة. وفي هذا الصدد، ظهر أن أكثر من 75٪ من المجيبين أفادوا بأن استراتيجيات إعادة فتح المدارس قد صممت بالتعاون مع المعلمين. وأبلغ عدد قليل جداً من التقارير عن وجود خلافات أو تباين في وجهات النظر مع المعلمين أو الآباء أو بين الحكومة والمدارس؛ وقال أكثر من 65٪ إن التواصل بين الجهات المعنية يدار بشكل جيد. غير أن 25٪ فقط من المجيبين أشاروا إلى أن هذا التعاون يشمل أيضاً الآباء. وقد تحتاج المدارس والمدرسون إلى توسيع نطاق علاقاتهم مع الآباء، والأسر، والمجتمع المحلي، وتكثيفها. وقد عانى العديد من الآباء في الحفاظ على تعلم أطفالهم وهم بحاجة إلى الدعم والتوجيه.

وقد أظهرت نتائج الاستفتاء مدى أهمية الإبلاغ بوضوح وباستمرار عما ينبغي عمله. وكثيراً ما تعزى مقاومة التغيير إلى عدم اكتمال المعلومات عن طبيعة السياسات المقترحة، أو تأثيرها، ويمكن أن تشير مقاومة التغيير إلى أن الجمهور لم يتلق إحاطة كافية أو إعداداً كافياً أو أن هناك نقصاً في القبول الاجتماعي لتدابير السياسة العامة. ومن الأرجح أن يقبل الأفراد والجماعات تغييرات ليست بالضرورة في مصلحتهم

يكملون تعليمهم الثانوي؛ فالأزمة الاقتصادية المستمرة تخلق سوق عمل معادياً جداً للشباب، وسيحتاج الطلاب إلى مساعدة أكثر من أي وقت مضى في إدارة انتقالهم من مرحلة التعليم إلى سوق العمل. وسيسعى الكثيرون جداً، في غضون مهلة قصيرة، إلى إيجاد سبل للبقاء في التعليم. ومن الضروري أن تحظى هذه البلدان بالدعم في اتخاذ أفضل القرارات الممكنة في هذا الوقت العصيب.

وقد اتخذت البلدان نهجاً مختلفة بشأن ما إذا كان ينبغي إلزام الطلاب قانوناً بالالتحاق بالمدارس في بيئة ما بعد كوفيد-19، حيث أشار نحو 60 في المئة من المجيبين إلى الحضور الإلزامي. من الناحية المثالية، يجب على المدرسة توفير بيئة التدريس والتعلم الأكثر ملاءمة وفائدة لكل طالب. وحيثما يتم تعليق التنفيذ القانوني للتعليم الإلزامي مؤقتاً، ينبغي أن يظل التقدم والتطوير لكل طالب. ويمكن إضفاء الطابع الرسمي على الترتيبات والمسؤوليات المحددة للمدارس والطلاب والأسر في «عقد التعلم» بين الطالب والمدرسة.

وفي العام الدراسي 2020-2021م، وضعت خطط طوارئ على مستوى الحكومات ومستوى المدارس الفردية، هدفت إلى ضمان فرص التعلم الأمثل لجميع الطلاب، بسبب إغلاق المدارس. ويتعين على

نهائية من مسار دراستهم، وإلى المقررات التي تتطلب التدريب العملي؛ في حين يستفيد الطلاب الآخرون من التعلم الإلكتروني والتعليم المنزلي.

كما أن عدداً من البلدان شرعت في بناء برامج علاجية واسعة النطاق للتخفيف من فاقد التعلم والتعويض عن إغلاق المدارس. وينبغي أن تختلف الاستراتيجيات المحددة التي وضعت لاستعادة فاقد التعلم وفقاً للآتي: إذا ما كان إغلاق المدارس قد حدث في نهاية العام الدراسي مقابل الأماكن التي حدث فيها الإغلاق في بداية العام الدراسي. وفي البلدان التي كان العام الدراسي ينتهي فيها، من المرجح أن تكون هناك معلومات عما تعلمه الطلاب حتى نقطة الإغلاق. ويمكن تنظيم الدروس لاستعادة التعلم في الأيام التي تكون فيها المدارس مغلقة عادة، وكذلك في المساء أو في عطلات نهاية الأسبوع. كما يمكن أن تأخذ شكل فصول صيفية، جنباً إلى جنب مع الأنشطة الرياضية والترفيهية. ويمكن أيضاً النظر في تمديد السنة الدراسية إلى فترة الإجازة، أو يمكن أن تكون بداية السنة الدراسية متقدمة بأسبوع أو أسبوعين. وبالإضافة إلى ذلك، قد يكون من الممكن تمديد اليوم الدراسي، حيثما يتيح توافر الهياكل الإدارية والتعليمية الأساسية، بغرض استرداد فاقد التعلم. ومن المهم ألا يغيب عن بال المدارس الاحتياجات الملحة للطلاب الذين

وتكييفها وتنفيذها حتى لا تثقل كاهل المعلمين والطلاب. ومن المرجح أن تتطلب الاستجابة المناسبة، على مستوى السياسات، المرونة لاستيعاب الاختلافات الإقليمية أو تعطيل التعليم المدرسي، وإعادة التفكير في التعليم المدرسي.

1.5. كيف غير وباء كوفيد-19 التعليم عبر نوع المدرسة، عندما يتعلق ذلك بمستويات القدرة المؤسسية؟

ينبغي استيعاب متطلبات الصحة العامة للالتحاق بالمدارس بأمان عند التفكير في الاحتياجات التعليمية للتعلم والتعليم. فإذا كان التباعد الجسدي في المدرسة يحد من إمكانية العمل التعاوني، أو التعلم القائم على المشاريع، على سبيل المثال، قد تحتاج الأنشطة التعليمية التي تحدث في المدرسة، مثل التعليم الذي يركز على المعلمين إلى أن تكون متوازنة مع الأنشطة عبر الإنترنت التي تشارك الطلاب في التعاون مع أقرانهم وتوفر فرصًا للتعلم الموجه للطلاب. وقد تحتاج البلدان إلى زيادة استثماراتها في فرص التعلم الرقمي، ليس فقط للاستعداد لإغلاق المدارس في المستقبل، ولكن أيضًا، لتعزيز بيئات التعلم المختلطة أو المزيجة، والتعلم المبتكر.

وتبرز نتائج الدراسة الاستقصائية كيف أن المعلمين قد عملوا على توفير فرص التعليم البديل. وأشار ثلثا المجيبين إلى أن الطلاب يحصلون على

المدارس أن تكون مستعدة بشكل أفضل لظروف مماثلة في المستقبل.

1.4. الموازنة بين القيود المفروضة على وقت المناهج الدراسية مع ابتكار المناهج.

بينت نتائج الدراسة الاستقصائية أن إغلاق المدارس قلل إلى حد كبير من وقت المناهج الدراسية الفعالة. ويتعين على البلدان والمدارس أن تضع مناهج دراسية وبرامج أكاديمية بديلة مكيفة تستند إلى سيناريوهات مختلفة للصحة العامة، وأن تأخذ في الاعتبار الطرائق التي ستستخدم في التعلم عن بُعد.

وقد اختارت بعض البلدان والمدارس إعطاء الأولوية لمحتوى المناهج الأساسية الضرورية لتقدم الطلاب والامتحانات، مع التركيز في كثير من الأحيان على القراءة والكتابة والحساب؛ وترى بلدان أخرى أن الأزمة أظهرت الحاجة إلى تعزيز مجموعة أوسع من الكفاءات المعرفية والاجتماعية والعاطفية، والتركيز على رفاه الطلاب. وبالمثل، كشفت الدراسة الاستقصائية عن وجود فجوة بين ردود ممثلي الحكومة، التي تميل إلى إعطاء الأولوية للتعلم الأكاديمي، وردود المعلمين، التي تسلط الضوء على الحاجة إلى تعزيز مشاركة الطلاب.

وهذه المقايضات ليست سهلة؛ وتتطلب تقديم تقارير استراتيجية حول تصميم المناهج الدراسية

من خطط إعادة فتح المدارس. الأولى، هي تقييم الدروس المستفادة من هذه الأزمة عند العودة إلى المدرسة وتقييم فاقد التعلم. وينبغي أن تركز هذه العملية على تقييم الطلاب، ليس فقط في مدى اكتساب الطلاب للمعرفة والمهارات المقصودة في المناهج الدراسية، ولكن أيضًا، على المهارات والكفاءات التي أظهرها، أو لم يفلحوا في إثباتها، خلال فترة التعلم عن بعد.

ومن الواضح أن التعلم الفعال خارج المدرسة قد وضع المزيد من المتطلبات على الطلاب في الاستقلالية، والقدرة على التعلم المستقل، والأداء التنفيذي، والاستقصاء الذاتي، والقدرة على التعلم عبر الإنترنت. وهذه كلها مهارات أساسية في الوقت الراهن وللمستقبل. ومن المرجح أن بعض الطلاب كانوا أكثر كفاءة من غيرهم، وأنه، ونتيجة لذلك، كانوا قادرين على تعلم أكثر من أقرانهم. ولذلك ينبغي أن تركز خطط العودة إلى المدرسة على بذل المزيد من الجهود لتنمية هذه المهارات الأساسية بين جميع الطلاب.

ثانيًا، من المهم، بنفس القدر، مواصلة الجهود الجارية بالفعل لبناء بنية تحتية للتعلم عبر الإنترنت وعن بُعد، وتطوير قدرة الطلاب والمعلمين على التعلم والتدريس بهذه الطريقة، بما في ذلك زيادة قدرة الطلاب على التعلم بشكل مستقل. وهذا أمر ضروري لأن هناك

المنهج مباشرة من معلمهم. وتبين البيانات المستقاة من الدراسة الاستقصائية الدولية للتعليم والتعلم التي أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن إلمام المعلمين في العديد من البلدان بإدماج التكنولوجيا في الممارسة التعليمية لا يزال محدودًا. وتبرز هذه النتيجة الحاجة إلى تدريب المعلمين في الوقت المناسب على التعلم عن بُعد، وفرص تبادل المعارف والتشارك بين المعلمين، بما يتجاوز بكثير ما هو معروض حاليًا.

وعلاوة على ذلك، يحتاج المعلمون إلى الدعم، ليس فقط لتلبية الاحتياجات الأكاديمية للطلاب، ولكن أيضًا، الصحة النفسية للطلاب، والاحتياجات الاجتماعية والعاطفية. ويمكن تحقيق بعض هذا من خلال أساليب مبتكرة لدعم المعلمين، مثل التطوير المهني عبر الإنترنت، أو التدريب أو التوجيه لبناء القدرات على نطاق واسع.

وأخيرًا، قد تحتاج البلدان إلى تكييف سياسات القبول والتقييم والامتحانات من أجل تركيز الوقت والموارد على الامتحانات التي لها أهمية حاسمة بالنسبة لانتقال الطلاب بين المراحل الدراسية والاعتراف بتعلم الطلاب في سوق العمل.

1.6. سبل المضي قدمًا.

يعرض التقرير فرصتين كبيرتين لاغتنامهما كجزء

المتوقعة على التعليم، فإنه يمكن أيضًا أن يولد عائدًا في القدرة الابتكارية. وينبغي تحفيز هذا العائد بحيث لا تحاول نظم التعليم مجرد «العودة إلى الماضي على طبيعته» بل أن تعالج ما كان من أوجه القصور المعترف بها في القدرة على تثقيف الطلاب بالمهارات الأساسية لبناء مستقبل أفضل.

وهناك تاريخ طويل لإدخال أدوات جديدة في التعليم - مثل التلفزيون، أو الفيديو، أو السبورات الرقمية، أو الحواسيب - على أمل تحسين التدريس بشكل جذري وفعالية التعليم المدرسي، لينتهي بالتغيير التدريجي الذي تحقق بتكلفة أعلى وتعقيد أكبر. وهذا يبرز الحاجة إلى نهج أكثر صرامة واستراتيجية للابتكار، تدعمه بحوث ممولة تمويلًا جيدًا وسليمة من الناحية المنهجية. ويكمن جزء من المشكلة في قطاع الابتكار والبحث العلمي الضعيف نسبيًا والمجزأ: فمميزات بحوث الصحة العامة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أكبر بسبع عشرة مرة من ميزانيات البحوث في مجال التربية، مما يؤدي إلى وجود قاعدة معرفية ضعيفة بشأن الابتكار والتحسين. ويدعو هذا الوباء الحكومات إلى معالجة هذا الأمر.

وسيكون من المهم، بنفس القدر، تهيئة مجال أكثر تكافؤًا للابتكار في المدارس. ويمكن للحكومات أن تساعد في تعزيز الاستقلالية المهنية والثقافة التعاونية

احتمالًا بأن أي عودة إلى المدرسة قد تتوقف، إلى أن يتوفر لقاح على نطاق واسع، نتيجة لتفشي المرض في المستقبل. ولكن، إلى جانب جائحة «كوفيد-19»، هناك فوائد واضحة للطلاب في توسيع وقت التعلم وفرص التعلم التي يعملون فيها خارج جدران المدرسة من خلال التعلم عن بُعد. ويمكن أن تنظر خطط إعادة فتح المدارس في طرائق تتبنى أسس التعلم الإلكتروني المتمازج للوصول إلى المناهج الدراسية لجميع الطلاب. ويمكن أن يُيسر الوصول إلى التعلم عبر الإنترنت والتعلم المستقل باستخدام التكنولوجيا اكتساب الكفاءات الأساسية في القرن الحادي والعشرين مثل التعاون والاتصالات والبحوث المستقلة والمهارات المعرفية العليا. وينبغي الحفاظ على الزخم الذي تولده استراتيجيات استمرارية التعليم في استخدامها وتعميقه من أجل جعل التعليم أكثر ملاءمة لاحتياجات القرن الحادي والعشرين.

وقد كشفت الأزمة، من ناحية، عن الإمكانيات الهائلة للابتكار في كثير من نظم التعليم. وبينت نتائج الدراسة الاستقصائية وجود قدرة كبيرة على الابتكار في مجال التعليم. ومن الدروس التي ينبغي دراستها واستيعابها: ما العمليات التي أطلقت العنان لهذه الإمكانيات، وكيف يمكن توسيع هذه القدرة الابتكارية في المستقبل؟ وكما أن الوباء سيخلق بعض الأعباء غير

مؤسساتهم من أجل تغيير أسرع، بل وتقلبات أكثر. وسوف تحتاج المدارس والدوائر المدرسية والدول إلى وضع استراتيجيات ديناميكية للاستمرارية التعليمية بحيث تتكيف بسرعة وتُطوّر من حلقات تغذية مرتدة ووثيقة مع المتعلمين والمربين والمجتمعات من حولهم.

2- التعلم من المرحلة الأولى من الوباء. ينبغي تدوين الدروس المستفادة خلال المرحلة السابقة من الوباء. وينبغي أن تجعل هذه أوجه القصور واضحة، والتحديات، والاحتياجات. وإلى أن يتم التوصل إلى لقاح، هناك احتمال بأن يكون من الضروري إجراء المزيد من عمليات إغلاق المدارس. وينبغي وضع خطة طوارئ لمواصلة التعلم عن بعد، استنادًا إلى ما تم تعلمه من الخطة التي تم التقدم بها خلال المرحلة الأولى.

3- وضع بروتوكولات للحفاظ على التباعد الاجتماعي في المدارس. كما أن هناك مطالب كبيرة لتشغيل سلامة المدرسة وفقًا للمبادئ التوجيهية للسلطات الصحية العامة، وتنفيذ تلك المبادئ بشكل فعال سيتطلب عملية تصميم تتطلب أن تكون استجابة لظروف كل مدرسة. وينبغي أن تتضمن عملية التصميم المدرسي التطوير المهني لجميع الموظفين، وللطلاب والآباء.

حيث يتم صقل الأفكار العظيمة ودعمها. ويمكن للحكومات أيضًا أن تساعد في التمويل، وأن تقدم حوافز ترفع من أهمية الأمور التي تصلح وما يصلح لها، وأن تطلبها. كما يمكن أن توفر للمعلمين والطلاب إمكانية الوصول إلى الأجهزة والربط بالإنترنت التي هي مدخلات أساسية للابتكارات التربوية التي تدعمها التكنولوجيا.

باختصار، هذه الأزمة كشفت عن العديد من أوجه القصور وعدم المساواة في أنظمة التعليم، وهناك شيء واحد أضاءته هذه الأزمة، وهو أنه لن يتمكن أي بلد من معالجة الأزمة وعواقبها بمفرده، وأن هناك إمكانات هائلة للتعاون العالمي لمكافحة الوباء في كل قطاع من قطاعات السياسة العامة، بما في ذلك التعليم. وهناك أيضًا إمكانات كبيرة لإيجاد سبل مبتكرة لتحسين التعليم وتعزيز التواصل والتعاون عبر مستويات الحكومة، وبين القطاعين العام والخاص، وإشراك جهات فاعلة متعددة في المجتمع المدني.

1.7. قائمة مرجعية للحفاظ على استمرارية التعليم في المرحلة الثانية من الوباء.

1- الاستعداد. من التحديات التي ستواجه السنوات القادمة، فتوفير الاستمرارية التعليمية خلال المرحلة السريعة من جائحة «كوفيد-19»، ستكون أكثر صعوبة. ويتعين على القادة التربويين أن يعدوا

جديدة، على سبيل المثال مع شركات التكنولوجيا والاتصالات السلكية واللاسلكية، ومحطات التلفزيون والإذاعة. وينبغي الحفاظ على هذا النظام البيئي وتعزيزه.

6- الحفاظ على التنمية المهنية للمعلمين وتعميقها. كانت الاستمرارية التعليمية ممكنة لأن نظم دعم المعلمين وتعاونهم سرعان ما تم تطويرها لتوفير المعارف والمهارات للمعلمين في الوقت المناسب فقط لكي يتبنوا استراتيجيات جديدة، ولكن أيضًا، لتولي وظائف جديدة تتجاوز التدريس من أجل دعم الطلاب وأسرهم. التطوير المهني المستمر يجب أن يصبح جزءًا لا يتجزأ من تنظيم العمل في التعليم، وضمان أن يكون لدى المعلمين فهم عميق ليس فقط للمناهج كمنهج، ولكن أيضًا، لعملية تصميم المناهج الدراسية التي من شأنها أن تنقل الأفكار وراء المنهج على أفضل نحو.

7- تطوير القدرة على التعلم المختلط (المتمازج) الذي يتضمن التعلم والتدريس وجهًا لوجه في المدارس. ولا ينبغي أن يُفهم أن إعادة فتح المدارس مجرد استئناف تشغيل المدارس، بل على أنها تهدف إلى إدماج المساحات والوقت والأشخاص والتكنولوجيات في نظام بيئي للتعلم. وينبغي لهذه الأساليب أن تحقق توازنًا كافيًا بين المعايير والمبادئ التوجيهية والاستجابة للظروف المحلية في المدارس

4- إنشاء نظام فعال للتعلم عن بعد. كشفت استراتيجيات استمرارية التعليم التي نفذت في العديد من المناطق عن أوجه قصور كبيرة في الحصول على التكنولوجيا والمهارات اللازمة لاستخدامها. وينبغي أن تكون معالجة أوجه القصور هذه أولوية ليس فقط لأنه لا غنى عن تنفيذ خطة الوباء المحتملة على مدى فترة طويلة، ولكن أيضًا، لأنه من الضروري مساعدة الطلاب على تطوير المهارات التي يحتاجون إليها لترسخ لديهم وبغرض المشاركة في عالم الغد. ويتطلب إعادة تصور نظام تقديم التعليم، إعادة النظر في الأدوار. فيجب اعتبار المعلمين وموظفي المدارس (المستجيبين) أوليين. وتبني حاجاتهم إلى التطوير المهني والدعم العاطفي والحماية أمر بالغ الأهمية. وقد تغير دور الأسر في دعم تعليم أطفالها تغيرًا كبيرًا، فالأسر بحاجة إلى دعم مهني لكي تؤدي دورًا مباشرًا بدرجة أكبر كمعلمين لأطفالهم. وينبغي أن ينظر إلى الطلاب أنفسهم على أنهم مسؤولون عن التعلم الخاصة بهم، وينبغي إعادة تصور أدوارهم في التعلم للاستفادة من قدراتهم والغرض منها واتجاهها الذاتي والتعلم المستقل.

5- تعزيز نظام بيئي موسع للتعلم. كان التعليم خلال الجائحة ممكنًا بقدر ما يكون التعليم عن بعد ممكنًا، وكانت البيئات المنزلية جاهزة للعمل كبيئات تعلم. ويتطلب تمكين ذلك إقامة تحالفات وشركات

لاحتياجات الطلاب وللظروف المختلفة التي سيكون من الضروري فيها التدريس، في البيئات المدرسية المعدلة التي ستنشئها المبادئ الصحية التوجيهية، وفي المنزل والنظام البيئي الموسع للتعليم الذي سيكون ضروريًا للحفاظ على التعليم. وفي معظم الحالات، ستكون المدارس بيئات أكثر تقييدًا مما هي عليه عادة، مما يزيد من الوقت اللازم لغسل اليدين والنظافة الصحية، على سبيل المثال، مما يقلل من إمكانية العمل التعاوني أو الرياضة أو غيرها من الأنشطة اللاصفية التي تتطلب اتصالاً بدنيًا وثيقًا في أنشطة أخرى. وسيطلب ذلك إعادة تصميم التعليم والتدريس من أجل توفير أفضل الفرص الممكنة للطلاب للتعليم، والاستفادة المثلى من كل عنصر من عناصر النظم البيئية الجديدة للتعليم المختلط (المتمازج). وينبغي أن توازن تلك الخطط بين القيود التي لا مفر منها في استخدام الأماكن المادية، والإمكانيات التي يتيحها العمل التعاوني والمستقل عن بُعد وفي المنزل. وينبغي أن يكون ضمان وجود بنية تحتية فعالة تسمح بالتعاون عبر الإنترنت ومنحه أولوية نظرًا لإمكانية التفاعل التي يتيحها. وينبغي أن تبدأ عملية إعادة التوازن في المناهج الدراسية بنظرة للكفاءات الأساسية التي يحتاج إليها الطلاب، بما في ذلك المجالات المعرفية والاجتماعية والعاطفية. وينبغي أن تحدد الفرص التي أوجدتها

والمجتمعات المحلية. ومن المرجح أن تبقى نسبة كبيرة من وقت التعلم على الإنترنت، وتعتمد بشكل متزايد على ذاتية الطلاب والتعلم المستقل.

8- تقييم احتياجات الطلاب ونسائهم. من الضروري تقييم الطلاب أكاديميًا، وتحديد احتياجاتهم العاطفية. وسيكون العديد منهم قد تعرضوا لصددمات نتيجة لتأثير الوباء فيهم أو في أسرهم. وينبغي أن يهتم هذا التقييم، على وجه الخصوص، بالطلاب الذين لا يعودون إلى المدرسة بعد انتهاء الجائحة، أو يعودون، ولكنهم كانوا منخرطين في الحد الأدنى من الواجبات المدرسية خلال الجائحة. وسيكون من الضروري وضع استراتيجيات فردية للاحتفاظ بمشاركة هؤلاء الطلاب وأسرهم.

9- استرداد فاقد التعلم. لم يتمكن معظم الطلاب من معرفة ما يتوقع منهم من المنهاج أن يتعلموا خلال المرحلة السابقة من الوباء. وسيلزم توفير وقت إضافي للتعلم للتقليل إلى أدنى حد من الأثر الطويل الأجل لتلك الخسائر. وقد ينطوي ذلك على إيجاد فرص تعليمية موسعة من خلال تمديد فترة اليوم الدراسي، أو تمديد عدد أيام التدريس في الأسبوع، أو العمل خلال فصل الصيف والعطلات المدرسية الأخرى.

10- إعادة التوازن إلى المنهج الدراسي. يجب أن تستجيب الأولويات التعليمية للسنة المقبلة

من أفراد المجتمع المحلي. ويشكل نظام الاتصال الفعال، الذي يشمل فرص الحصول على تغذية راجعة من مصادر متعددة، ركيزة أساسية لتنفيذ استراتيجية استمرارية التعليم. وينبغي عدم الخلط بين الاتصال وإذاعة الرسائل من القيادة. وإذا لم يتم تلقي الرسائل، وإذا لم تتم معالجتها، وإذا لم تكن مفهومة أو مقبولة، فإن الاتصال يظل غير فعال. وتتيح التكنولوجيا إمكانيات غير عادية لأشكال اتصال أكثر شمولاً وتشاركية وتفاعلاً مما يتم نشره عادة في المدارس والنظم. وينبغي أن يكون تعلم استخدامها بفعالية جزءاً لا يتجزأ من تنمية القيادة الأساسية لإدارة الأزمة الحالية للتكيف. ومن الضروري خلق المزيد من الفرص للاستماع إلى صوت الطلاب، وتقييم تجربتهم، وتقييم كيفية تكيف المدارس مع الوباء، وإدراج آرائهم في تصميم نظام إيكولوجي جديد مُدمج موسع للتعلم، وفي تزويدهم بمزيد من المسؤولية والاستقلالية في توجيه تعلمهم إلى الأمام. ومن الضروري خلق فرص للتشاور مع الأسر بشأن نوع التعليم الذي تفضله لأطفالها، لأنهم يعرفون ظروفهم على أفضل نحو.

12- بناء القدرات اللازمة للقيادة على نحو متكيف ودعم الابتكار. فقد أدى استمرار التعليم خلال الجائحة إلى ظهور قيادات جديدة. وكشف أيضاً عن القيود التي تحد من القيادة القائمة. أما الذين تمكنوا من

الظروف الجديدة، مثل الحاجة إلى تعزيز المزيد من قدرات الطلاب الذاتية حيث إن جزءاً كبيراً من تعلمهم سيتطلب ذلك. وسيتطلب ذلك إيلاء مزيد من الاهتمام للأداء التنفيذي، وإدارة الوقت، والرصد الذاتي، والتوجيه الذاتي، وينبغي أن يُنمي المنهج الدراسي هذه المهارات الأساسية داخل الشخصية. وفي الوقت نفسه، فإن التعلم في ظل الظروف التي أوجدها الوباء قد أوجد احتياجات عاطفية جديدة يجب معالجتها. وبالمثل، فإن المهارات الاجتماعية الأساسية التي تزرع عادة مع تعاون الطلاب مع أقرانهم في المدارس، سوف تتطلب الآن الخيال والتصميم من أجل تطويرها من خلال مجموعة متنوعة من سبل التعلم الإلكتروني المختلطة. إن هذا العمل في إعادة التوازن للمناهج الدراسية هو فرصة ليس فقط للاستجابة للظروف المباشرة التي خلقتها أزمة الصحة العامة، ولكن لمعالجة الحيوية المتمثلة في بناء مدارس القرن الحادي والعشرين لتسريع التقدم في معالجة الثغرات لأن التعلم في مرحلة الوباء أصبح أكثر وضوحاً الآن.

11- تطوير نظام اتصال فعال. أصبح الآن التواصل بين جميع الأطراف في المدارس، وهو أمر مهم دائماً، أمراً بالغ الأهمية لضمان اتساق نظام إيكولوجي مختلط موسع للتعلم لا يشمل الطلاب والمعلمين والموظفين فحسب، بل أيضاً الآباء وغيرهم

بدور تيسيري هام. كما أن هناك إجراءات، مثل تقرير ما إذا كان من الآمن للطلاب أن يلتحقوا بالمدارس كل يوم أو كيفية استخدام وسائل النقل المدرسي حيث يكون هؤلاء القادة والمعلمون في المدرسة في أفضل وضع لاتخاذ القرارات بما يخدم مصلحة الطلاب.

14- إطلاق العنان للابتكار. كانت الاستمرارية التعليمية خلال الوباء نتيجة لمستويات غير عادية من الابتكار في بعض الأحيان نتيجة للمشاركة الواسعة النطاق من جانب الطلاب والمعلمين والآباء والمجتمع المدني وقادة التعليم. وسيظل الابتكار والإبداع رصيدين أساسيين لمواجهة التحديات الهائلة التي يتطلبها الحفاظ على التعليم في العام المقبل. ويمكن، وينبغي، للقيادة والتنظيم، على جميع مستويات النظام التعليمي، أن يدعم الابتكار الجاري. وينبغي أن تعتمد القيادة على تعزيز الابتكار على الوضوح الاستراتيجي وعلى الأهداف وعلى الوسائل. وينبغي أن تفهم اللوائح والمعايير ومتطلبات التخرج والامتحانات والجداول الزمنية وأعداد الفصول الدراسية والجدول المدرسي والمناهج الدراسية على حقيقتها، كوسيلة لتحقيق غاية وليس غاية في حد ذاتها. وبالنظر إلى المستقبل، ينبغي أن يبدأ الوضوح الاستراتيجي بشأن الغايات والكفاءات التي ينبغي أن يكتسبها الطلاب، ثم التفكير بشكل خلاق في ابتكار

إقامة تحالفات، وبناء التعاون بين أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص، واستخدام دورات التغذية الراجعة السريعة لتوجيه عملهم بالمعرفة بالظروف على أرض الواقع، وللتفاعل مع الأقران لنشر المعرفة بسرعة، وتنقيح وتعديل اللوائح التنظيمية لدعم التكييفات الأساسية للظروف الجديدة بسرعة، فتمكنوا من تعزيز الابتكار والتعاون الضروريين لدعم الفرص التعليمية. ويمكن لرابطات أو نقابات مديري المدارس، والجامعات، والمنظمات التي تركز على التطوير المهني أن تلعب دورًا حاسمًا في إنشاء الهياكل الأساسية لتنمية القيادات في المستقبل.

13- التمييز بين الاستقلالية والدعم لتعكس ظروف كل مدرسة. من الضروري وجود توازن مناسب بين الاستقلال الذاتي والدعم المقدم للمدارس في تنمية القدرة على الاستمرارية التعليمية الفعالة. وينبغي تعزيز القدرات في المدارس إلى أقصى حد ممكن، مع توفير الدعم حسب طلب المدارس، وما هو مطلوب من المدارس. غير أن بعض المدارس لديها قدرة مؤسسية ومالية محدودة للغاية، وستحتاج إلى مزيد من توجيهه والدعم من السلطات التعليمية. وهناك أيضًا إجراءات بعيدة عن متناول المدارس، منها على سبيل المثال، إقامة شراكات مع شركات التكنولوجيا أو الاتصالات السلكية واللاسلكية، حيث يمكن للحكومة أن تظلم

العالم، واستعرض ممارسات الحكومات، فضلاً عن جهود المنظمات التعليمية في المجتمع المدني. وهدف إلى أن تكون هذه الجهود هي التي ستسترد بها عملية التصميم والمراجعة الجارية للجهود العالمية لاستمرارية التعليم.

واستند هذا التقرير إلى دراسة استقصائية أجريت في الفترة من 25 نيسان - أبريل إلى 7 أيار/ مايو 2020م. وكما هو الحال في الدراسة الاستقصائية التي سبق عرضها، أجريت الدراسة الاستقصائية على الإنترنت من خلال شبكات المنظمة المختلفة، بما في ذلك وفود البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والشركاء المؤسسون للمبادرة العالمية للابتكار في مجال التعليم في جامعة هارفارد. ووزعت أيضًا الدراسة الاستقصائية على الذين استجابوا للمسح السريع ومن خلال منظمات تعليمية أخرى، مثل منظمة «وايز» ومنظمة الدول الأوروبية الأمريكية. وتلقت الوكالة 370 ردًا من 59 بلدًا.

حلل المحور الأول من هذا التقرير ردود 37 من كبار المسؤولين الحكوميين ومديري التعليم في مجال التعليم. وحلل الجزء الثاني الردود المقدمة من 747 معلمًا و246 من مديري المدارس. وتم تلقي ما مجموعه 50 استفتاء لكبار المسؤولين الحكوميين والإداريين من 36 بلدًا.

الوسائل التي تعنى بتحقيق الغرض، نظرًا للقيود المالية والمؤسسية والبشرية للمدارس. ويجب على قادة التعليم اتخاذ قرارات على نحو سريع وفي الوقت المناسب بشأن الخيارات للعام المقبل في وقت مبكر، من أجل الحصول على الوقت اللازم لتطوير نهج التعليم التي يتم تطويرها على الإنترنت، بدلًا من محاولات ترجمة نموذج وجهًا لوجه في نموذج عن بعد. وينبغي أن يكون واضحًا أن معظم الجهود السابقة كانت تدبيرًا لسد الفجوة باستخدام الموارد المتاحة، وليس الجهود المصممة للاستفادة الكاملة من الجودة التي يمكن للتعليم على الإنترنت أن يحققها.

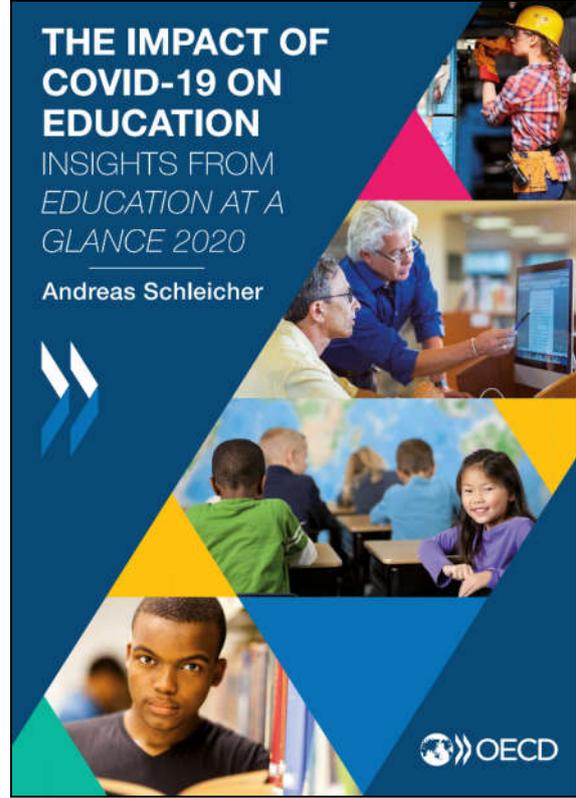
15- تسخير الموارد. تسبب الوباء في خسائر مالية كبيرة على المجتمعات، ومن المتوقع أن تكون فترة النقش المالي في أعقاب ذلك مباشرة، لاستيعاب التكاليف المتكبدة لمعالجة حالة الطوارئ الصحية. ويجب أن يكون التعليم أولوية بوصفه استثمارًا خلال فترة ما بعد الوباء مباشرة. وعلى وجه الخصوص، إذا كانت الاستجابات التعليمية للوباء تنطوي على إعادة تصميم نظام أكثر جرأة وفعالية لتقديم التعليم وفي إعداد الطلاب مع القدر الكامل من المهارات الضرورية لابتكار المستقبل، فإن الموارد المالية ستكون ضرورية. قام هذا التقرير بتوثيق وتحليل الممارسات المبتكرة للحفاظ على استمرارية التعليم في أنحاء

رياض بن عبد الرحمن الحسن: التعليم في ظل جائحة كورونا، تحديات وحلول: نظرة عالمية ومحلية...

تقرير: تأثير كوفيد-19 على التعليم - رؤى من التعليم في لمحة 2020م:

الشيء لا يصدق على عواقبه، التي أضرت بالأضعف من الناس؛ والتعليم ليس استثناء. ويمكن للطلاب من خلفيات متميزة، بدعم من والديهم الحرص والقدرة على التعلم، وأن يجدوا طريقهم بعد الأبواب المدرسية المغلقة إلى فرص التعلم البديلة. وكثيرًا ما تعثر أولئك الذين ينشدون التعليم من خلفيات محرومة خارج المدارس عندما تغلق مدارسهم أبوابها.

وقد كشفت هذه الأزمة عن أوجه القصور وأوجه عدم المساواة العديدة في نظمنا التعليمية - من الوصول إلى الإنترنت والحواسيب اللازمة للتعلم، والبيئات الداعمة اللازمة للتركيز على التعلم، حتى عدم الموازنة بين الموارد والاحتياجات. وقد أدت عمليات الإغلاق استجابة للجائحة إلى وقف الدراسة التقليدية بإغلاق المدارس على الصعيد الوطني في معظم دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبلدان الشريكة، واستمرت معظمها 10 أسابيع في الأقل. وفي حين بذل المجتمع التعليمي جهودًا متضافرة للحفاظ على استمرارية التعلم خلال هذه الفترة، اضطر الأطفال والطلاب إلى الاعتماد أكثر على مواردهم الخاصة لمواصلة التعلم عن بُعد عن طريق الإنترنت أو التلفزيون أو الإذاعة. وكان على المعلمين أيضًا أن يتكيفوا مع مفاهيم تربوية وطرق جديدة لتقديم التعليم، والتي ربما لم يتم تدريسهم عليها. وعلى وجه



أعد هذا التقرير المكون من إحدى وثلاثين صفحة «أندرس شلنتشر» مدير إدارة التعليم والمهارات في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويركز التقرير على مجموعة مختارة من المؤشرات من «التعليم في لمحة»، تم اختيارها لمدى أهميتها الخاصة في السياق الحالي. ومع تزايد ترابط العالم، تزداد المخاطر التي نواجهها. ولم يتوقف وباء «كوفيد-19» عند الحدود الوطنية. وقد أثر في الناس بغض النظر عن الجنسية، أو مستوى التعليم، أو الدخل، أو الجنس. ولكن نفس

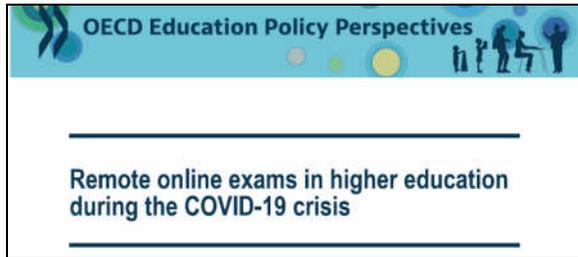
العالي حيث أغلقت الجامعات مبانيها وأغلقت البلدان حدودها استجابة لتدابير الإغلاق. وعلى الرغم من أن مؤسسات التعليم العالي سارعت إلى استبدال المحاضرات المباشرة بالتعلم عبر الإنترنت، فإن عمليات الإغلاق هذه أثرت في التعلم والامتحانات، فضلاً عن سلامة الطلاب الدوليين ووضعهم القانوني في البلد المضيف. ولعل الأهم من ذلك أن الأزمة تثير تساؤلات حول القيمة التي يقدمها التعليم الجامعي الذي يتضمن الشبكات والفرص الاجتماعية وكذلك المحتوى التعليمي. ولتبقى الجامعات ذوات صلة بالموضوع، ستحتاج إلى إعادة اختراع بيئات تعلمها بحيث توسع الرقمنة، وتكمل العلاقات بين الطالب والمعلم والعلاقات الأخرى.

ومن شأن إعادة فتح المدارس والجامعات أن تعود بفوائد لا يرقى إليها الشك على الطلاب والاقتصاد الأوسع نطاقاً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إعادة فتح المدارس سيعود بمنافع اقتصادية على الأسر من خلال تمكين بعض الآباء من العودة إلى العمل. غير أنه يجب تقييم هذه الفوائد بعناية في ضوء المخاطر الصحية والشرط المتعلق بتخفيف آثار الوباء. وتستدعي الحاجة إلى هذه المقايضات تنسيقاً مستداماً وفعالاً بين السلطات التعليمية وسلطات الصحة العامة على مختلف مستويات الحكومة، تعززه المشاركة

الخصوص، فإن المتعلمين في أكثر الفئات تهميشاً، الذين لا يملكون إمكانية الوصول إلى موارد التعلم الرقمي أو الذين يفتقرون إلى المرونة والمشاركة للتعلم بمفردهم، معرضون لخطر التخلف عن الركب. ويقدر الأثر الاقتصادي الطويل الأجل لهذه الخسارة ما يعادل ثلث السنة الدراسية للدارسين الحاليين. ولأن فقدان التعلم سوف يؤدي إلى فقدان المهارات، والمهارات التي يتمتع بها الناس المتعلقة بإنتاجيتهم، فإن الناتج المحلي الإجمالي قد يكون أقل بنسبة 1.5٪ في المتوسط خلال الفترة المتبقية من القرن. وتبلغ القيمة الحالية للتكلفة الإجمالية 69٪ من الناتج المحلي الإجمالي الحالي للبلد النموذجي. وتفترض هذه التقديرات أن الفئة التي تُدرس حالياً هي وحدها التي تتأثر بالإغلاق وأن جميع الأجيال اللاحقة تستأنف التعليم العادي. وإذا كانت المدارس بطيئة في العودة إلى مستويات الأداء السابقة، فإن خسائر النمو ستكون أعلى نسبياً. وبطبيعة الحال، فإن النمو الأبطأ في المهارات في طلاب اليوم لن ينظر إليه إلا على المدى الطويل. ومع ذلك، عندما ينظر على مدى هذا المصطلح، يصبح التأثير كبيراً. وبعبارة أخرى، ستظل البلدان تواجه رفاهية اقتصادية متقلصة، حتى لو عادت مدارسها فوراً إلى مستويات الأداء قبل انتشار الوباء. كما كان لوباء «كوفيد-19» تأثير شديد في التعليم

الخدمات الأساسية للمجتمع. وخلال هذه الأزمة، أصبحت نظم التعليم تتطلع بشكل متزايد إلى الخبرات والبيانات والتحليلات على الصعيد الدولي في مجال السياسات العامة في الوقت الذي تطور فيه استجاباتها في مجال السياسات. ويسهم هذا التقرير من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المعنون بـ«التعليم في لحظة سريعة» في هذه الجهود من خلال وضع وتحليل مؤشرات كمية قابلة للمقارنة دولياً وذات صلة خاصة بفهم البيئة التي تكشفت فيها الأزمة الصحية. وفي حين أن المؤشرات في التقرير المعنون بـ«التعليم في لحظة سريعة» تعود إلى ما قبل الأزمة، فإن المنشور الحالي يضع هذه المؤشرات في سياق الوباء. وهو يقدم نظرة ثاقبة إلى آثاره الاقتصادية على التعليم، ولكنه يقدم أيضاً استراتيجيات التوفيق بين الصحة العامة والحفاظ على توفير التعليم. وتشمل الاستجابات الواردة في هذا الكتيب التدابير الرئيسية التي أُعلن عنها أو التي أُدخلت قبل نهاية حزيران / يونيو 2020م.

تقرير: الامتحانات الإلكترونية عن بعد في التعليم العالي خلال أزمة (كوفيد-19):



المحلية والاستقلالية، وتصمم الاستجابات وفقاً للسياق المحلي. ويمكن اتخاذ عدة خطوات لإدارة المخاطر، بما في ذلك تدابير التباعد الاجتماعي، ووضع بروتوكولات للنظافة الصحية، وتنقيح سياسات الموظفين والحضور، والاستثمار في تدريب الموظفين على التدابير المناسبة لمواجهة الفيروس.

ومع ذلك، فإن التحديات لا تنتهي بالأزمة الحالية. وقد يتعرض الإنفاق على التعليم للخطر في السنوات المقبلة. ومع توجيه الأموال العامة إلى الصحة والرعاية الاجتماعية، فإن الإنفاق العام الطويل الأجل على التعليم معرض للخطر على الرغم من حزم الحوافز القصيرة الأجل في بعض البلدان. كما أن التمويل الخاص سوف يصبح نادراً مع ضعف الاقتصاد وارتفاع معدلات البطالة. أما على مستوى التعليم العالي، فإن انخفاض حركة الطلاب الدوليين بعد القيود المفروضة على السفر يؤدي بالفعل إلى تخفيض الأموال المتاحة في البلدان التي يدفع فيها الطلاب الأجانب رسوماً أعلى. وعلى نطاق أوسع، أدى الإغلاق إلى تفاقم عدم المساواة بين العمال. وفي حين أن العمل عن بُعد غالباً ما يكون خياراً متاحاً لمن هم أكثر المؤهلات، فإنه نادراً ما يكون ممكناً بالنسبة لمن لديهم مستويات تعليم أدنى، وكثير منهم كانوا في الخطوط الأمامية في التصدي للوباء، ويقدمون

هذا التقرير الحلول الممكنة القصيرة الأجل والطويلة الأجل لتنظيم امتحانات الطلاب على الإنترنت في سياق إغلاق الحرم الجامعي وتدابير التباعد الاجتماعي.

سعى التقرير إلى استكشاف إجابة عن الأسئلة

التالية:

- ما التحديات والحلول لتصميم وإجراء الامتحانات على الإنترنت بعد إغلاق الحرم الجامعي؟
- ما الأشكال الجديدة للامتحانات التي يمكن أن تحل محل أو تكمل الأساليب التقليدية في المستقبل؟

1.1. السياق العام.

أغلقت الحكومات في أكثر من 190 بلدًا مرافقها التعليمية بشكل كامل أو جزئي للحد من الانتشار السريع لكوفيد-19 وتبنت مؤسسات التعليم العالي في جميع أنحاء العالم استجابة مماثلة وأغلقت حرمها الجامعي، مما أثر في حوالي 99% من طلاب التعليم العالي في العالم. وقد أدى هذا الوضع إلى تعطيل التعليم والتعلم في التعليم العالي على نطاق واسع. وأظهرت دراسة حديثة أجرتها الرابطة الدولية للجامعات (IAU) لمؤسسات التعليم العالي في جميع أنحاء العالم أن أكثر من 90% من المؤسسات التي تم مسحها قد استبدلت التعليم في الفصول الدراسية بالتعليم والتعلم عن بُعد أو هي في طور وضع حلول

أعد هذه الوثيقة فريق العمل المعني بمشروع تعزيز الإبداع والتفكير النقدي في التعليم العالي في مركز البحوث والابتكار التربوي التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويعمل المشروع مع 26 مؤسسة للتعليم العالي من 14 بلدًا لدراسة سبل تطوير مهارات أساسية تنصدر أولويات أصحاب العمل. ووثقت كيف واصلت مؤسسات التعليم العالي والوزارات المشاركة في المشروع العمل في بيئة تعليمية كاملة عبر الإنترنت أو مختلطة في أثناء وبعد أزمة COVID-19، وما التحديات والفرص التي واجهتها المؤسسات في هذا السياق الجديد لتحسين تعليم الطلاب وتعلمهم وتقييمهم. وقد تم ذلك من خلال سلسلة من المقابلات والاستبانات عبر الإنترنت.

وبسبب تفشي الجائحة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، قررت معظم مؤسسات التعليم العالي في جميع أنحاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إغلاق فروعها. ونتيجة لذلك، تم الاضطلاع بأنشطة التدريس والتقييم عن بعد، وبصفة عامة على الإنترنت. واستنادًا إلى المؤلفات والخبرات التي قامت بها الشبكة الدولية لمؤسسات التعليم العالي المشاركة في مشروع تعزيز وتقييم الإبداع والتفكير النقدي التابع لمركز البحوث التربوية والابتكار التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، يوجز

الإمكانية غير مستغلة إلى حد كبير في التعليم العالي. في الوقت الذي تم إطلاق العديد من المبادرات على مدى العقد الماضي لدمج التقنيات الرقمية في أنشطة التدريس والتعلم، لا تزال الامتحانات تعتمد، في الغالب، على الأساليب التقليدية.

كما أن العديد من البرامج التعليمية الموجودة على الإنترنت تستخدم مراكز الامتحانات الحضورية لا الاختبارات على الإنترنت. وهذا ليس حلاً ممكناً في سياق الإغلاق بتدابير صارمة للتباعد الاجتماعي. ويتطلب التحول مؤخرًا إلى تقديم المقررات الدراسية على الإنترنت في التعليم العالي حلولاً إضافية يتعين وضعها لقياس اكتساب المعارف والمهارات عن بُعد. ويمكن النظر في عدة حلول عملية لتكييف الامتحانات في الموقع مع البيئات الإلكترونية البعيدة. وإلى جانب هذه التعديلات، تسمح هذه الأزمنة بإمعان التفكير في كيفية إجراء الامتحانات في المستقبل.

ناقشت هذه الورقة سبل تصميم وإجراء امتحانات المقررات الدراسية في التعليم العالي على الإنترنت. وينصب تركيزه على الامتحانات التي صممها المعلمون للطلاب ومنح النتائج النهائية للمقررات الدراسية بعد اكتمالها، وفي نهاية المطاف، لمؤسسات التعليم العالي لمنح الدرجات العلمية. ولم تغط الورقة اختبارات القبول في مؤسسات أو برامج

لمواصلة التدريس والتعلم عن بعد. وأفاد نحو 7٪ من المؤسسات بأنها ألغت جميع الأنشطة التعليمية، ومعظمها في القارة الأفريقية.

وفي الشبكة الدولية التي تضم 26 مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي المشاركة في مشروع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعني بتعزيز وتقييم الإبداع والتفكير النقدي في التعليم، قدمت غالبية المؤسسات مقرراتها الدراسية عن بعد من خلال التكنولوجيات الإلكترونية. وقد أثار التحول إلى التعليم والتعلم عبر الإنترنت تحديات مهمة في تنظيم الامتحانات وضمان إمكانية تقدم الطلاب في دراستهم. فكيف يتأكد المعلمون من أن الطلاب يأخذون امتحاناتهم بأنفسهم أو بدون مساعدة؟ وكيف يقيّمون كفاءة الطلاب في بعض المجالات العملية أو المهنية عندما يكون من الصعب التثبت من مسافة بعيدة؟ وكيف يقومون بتصميم امتحانات عن بُعد تشهد بشكل موثوق على تقدم الطلاب وتضيف قيمة إلى تعلمهم؟

وقد تؤدي الأزمنة الصحية أيضًا إلى التعجيل بتطوير واعتماد التكنولوجيات الرقمية والإنترنت التي تفتح آفاقًا واعدة لتقييم الطلاب. وهي تتيح تقييم التقدم في مجموعة متنوعة من المهارات وتوفر فرصًا عديدة لتعزيز وإظهار التعلم بطرق جديدة بالمقارنة مع اختبارات الورق والقلم التقليدية. ولا تزال هذه

الجامعي. ومن تلك الحلول الإلغاء والتأجيل، أو المراقبة عبر الإنترنت، وإعادة تصميم الامتحانات، واستبدال الامتحانات بأشكال أخرى للتقييم. كما تطرقت الورقة إلى الامتحانات عن بُعد على الإنترنت عندما يكون هناك القليل من الوقت للتحضير، والإعداد للامتحانات عبر الإنترنت عن بعد عندما يكون هناك وقت للتحضير.

تقرير: كيف غيرت جائحة «كوفيد-19» التعليم - وجهة نظر من المملكة العربية السعودية:

أعد هذه الورقة المكونة من 48 صفحة «أنتوني مان»، و«ماركوس شوابي»، و«بابلو فريزر»، و«غابور فولوب» من إدارة التعليم والمهارات بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، و«غريس أدولي أنساه» من كلية هارفارد للدراسات العليا في التعليم. بتعاون من: وزارة التربية والتعليم والمركز الوطني للتعليم الإلكتروني في المملكة العربية السعودية.

ركزت هذه الورقة على المملكة العربية السعودية واعتمدت على البيانات الدولية المقارنة لاستكشاف مدى استعداد البلاد للتعامل مع العواقب التعليمية للفيروس وكيفية تعاملها مع إغلاق المدارس. واستند التحليل إلى الدراسات الاستقصائية الدولية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لعام 2018م لمديري المدارس (TALIS) وطلاب المدارس

التعليم العالي، على الرغم من أن التحديات لا تختلف بالضرورة. وتصف الأقسام التالية التحديات الرئيسية المرتبطة بنقل الامتحانات عبر الإنترنت قبل استكشاف الحلول التي يمكن تطويرها لمعالجتها. ويستكشف الجزء الأخير كيف يمكن للمؤسسات وأعضاء هيئة التدريس استخدام الأزمات الحالية لتحويل نموذج الامتحانات في التعليم العالي، من التكيف القصير الأجل إلى التحول الطويل الأجل لممارسات التعليم والتقييم.

1.2. التحديات المرتبطة بالامتحانات عبر الإنترنت عن بعد.

بعد إغلاق الحرم الجامعي للحد من انتشار كوفيد-19، واجهت المؤسسات والكليات العديد من التحديات المرتبطة بتحول امتحانات الطلاب عبر الإنترنت. وفي حين أن هذه التحديات كانت قائمة بالفعل قبل إغلاق الحرم الجامعي، فإنها تفاقمت بسبب الأزمة. وشملت هذه الزيادة المحتملة في السلوكيات البعيدة عن الأخلاق، وصعوبة تقييم المعرفة والمهارات العملية، والحاجة إلى ضمان معاملة عادلة من الذين يقدمون الاختبار وخطر الفشل التقني.

في ضوء التحديات المختلفة المذكورة أعلاه، تم استعراض العديد من الحلول في قطاع التعليم العالي لإجراء الامتحانات عبر الإنترنت بعد إغلاق الحرم

السعودية قيمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التدريس ويرغبون في استخدامها بشكل أكبر. أظهرت البيانات من TALIS 2018 أن المعلمين ومديري المدارس في المملكة العربية السعودية أكثر انفتاحاً على التغيير من أقرانهم في جميع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وأن العمل التعاوني بين المعلمين وبين المدارس شائع نسبياً في المملكة؛ وتوجد فرصة لتعزيز التعاون والمهارات الرقمية من خلال تقديم مستويات أعلى من التطوير المهني من خلال الدورات التدريبية والحلقات الدراسية عبر الإنترنت.

وفي حين أن المعلمين كانوا مستعدين بشكل جيد نسبياً لغلق الباب، فإن الشيء نفسه لا يمكن أن يقال بالنسبة للطلاب. وبالمقارنة مع أقرانهم في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن الطلاب في المملكة العربية السعودية أقل عرضة للوصول بسهولة إلى الحاسوب ومكان هادئ في المنزل للدراسة. وتتعلق الشواغل الخاصة بالشباب من أكثر مسببات صعوبة الوصول إلى حاسوب يمكنهم استخدامه في المنزل في الأعمال المدرسية. ومع ذلك، فإن برنامج PISA 2018 أظهر أن الطلاب في المملكة العربية السعودية لديهم دوافع قوية للتعلم وواثقون من أنهم قادرون على

(PISA) والاستبيان الثاني لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - جامعة هارفارد حول الاستجابات التعليمية لكوفيد-19 الذي أكمله كبار المسؤولين الحكوميين في 36 بلداً (أبريل/ أيار 2020م). وتمت مقارنة النتائج الوطنية من المملكة العربية السعودية بالنتائج التي توصلت إليها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبلدان غير الأعضاء فيها.

1.1. التأهب لإغلاق المدارس في المملكة.

تطلب الوفاء من المعلمين العمل بطرق جديدة، والتدريس عبر الإنترنت وتكييف أساليب التدريس مع عالم مغلق. فالمعلمون في المملكة العربية السعودية أكثر انخراطاً في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من المعتاد في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛ فهم أكثر انخراطاً في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار تدريب المعلمين والتطوير المهني، ومن المرجح أن يستفيدوا من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم والتعلم. ويشعر مديرو المدارس أن المدارس تمكنت إلى حد كبير من استخدام الأجهزة الرقمية مع الدروس، ولكن القلق العميق أن ضعف مستويات القدرة على استخدام الإنترنت يضر بقدرتهم على الاستفادة الكاملة من الموارد عبر الإنترنت. ومن المرجح أن يدرك التربويون في المملكة العربية

وشبكات الأقران والدورات التدريبية خلال فترة الإغلاق.

1.3. إعادة فتح المدارس.

كانت خطط المملكة العربية السعودية لإعادة فتح المدارس لا تزال قيد التطوير وقت الدراسة الاستقصائية. ووصف المسؤولون نهجًا تعاونيًا للغاية وخطًا زمنيًا مُخططًا له لإعادة فتح المدارس. وتأخذ المملكة العربية السعودية إعادة فتح المدارس على محمل الجد وتعتمد تقييم الثغرات في تعلم الطلاب التي ربما ظهرت خلال الإغلاق ووضع تدابير علاجية لدعم المتعلمين ذوي الخصائص المختلفة. كما ركزت المملكة العربية السعودية على دعم الطلاب في عملية الانتقال من المدرسة إلى سوق العمل، وهو أمر غير شائع نسبيًا في جميع البلدان الأخرى. وتماشى خطط دعم رفاه الطلاب لدى عودتهم إلى المدارس مع خطط البلدان الأخرى. وتتجاوز المبادرات المتوقعة، المتعلقة بالصحة والنظافة العامة، المبادرات التي تتخذها البلدان النظيرة، باستثناء الاستخدام الإلزامي للعلامات والمناديل والمواد المطهرة في المدارس. وتعكس الخطط الرامية إلى التصدي لتفشي المزيد من الفيروس داخل المدارس تصميمًا على العمل بسرعة ودقة.

تطلعًا إلى المستقبل، وتماشياً مع التخطيط في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

التعامل مع التحديات غير المتوقعة، وأنهم يشعرون بأنهم مدعوون من والديهم الذين تسعى المدارس إلى الحفاظ على علاقات قوية معهم.

1.2. كيف استجاب نظام التعليم في المملكة العربية السعودية للوباء.

كما هو الحال مع بلدان العالم، استجابت المملكة العربية السعودية للوباء بإغلاق المدارس. ويتوقع أن تظل المدارس مغلقة لمدة 97 يومًا. وهذا الرقم مرتفع جدًا بالمقارنة مع البلدان الأخرى، أي أكثر من ضعف الوقت المتوقع في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وكما هو الحال في أماكن أخرى، استمر توفير التعليم بوسائل بديلة باستخدام التلفزيون، وتوفير الخدمات على الإنترنت، ومجموعات تعليمية. وفي الاستجابة للأزمة، قادت الحكومة سير العملية التعليمية، بمشاركة قوية من الجهات التعليمية المحلية ومديري المدارس والمعلمين. وخلال فترة إغلاق المدارس في المملكة العربية السعودية، يشعر المسؤولون أن الطلاب يتعلمون، ولكن أقل مما كانوا سيحصلون عليه في المدرسة مع التركيز على عدد أقل من المواد الدراسية. هذا منظور مشترك من وزارات التعليم في جميع أنحاء العالم. وبالمقارنة مع البلدان الأخرى، كان للمدرسين في المملكة العربية السعودية إمكانية قوية للحصول على الدعم من قادة المدارس

رياض بن عبد الرحمن الحسن: التعليم في ظل جائحة كورونا، تحديات وحلول: نظرة عالمية ومحلية...

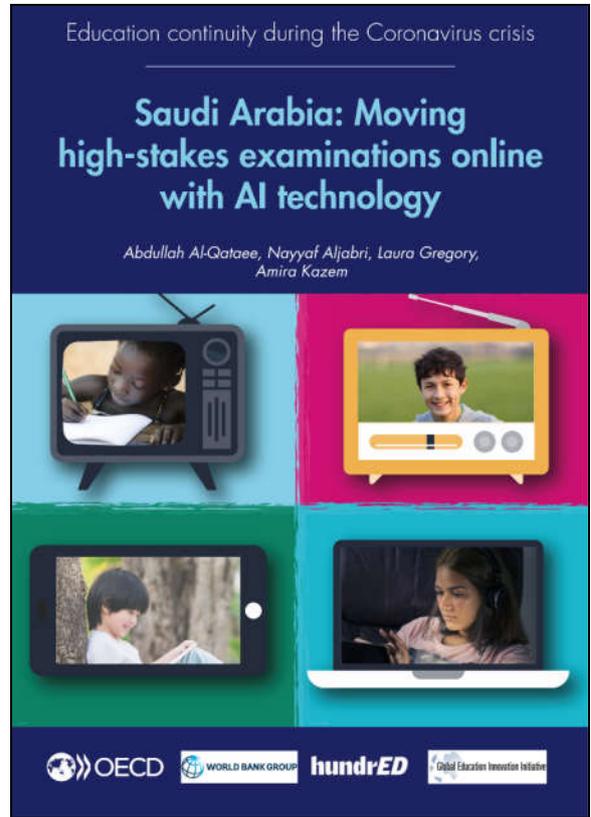
أذار 2020 بسبب وباء «كوفيد-19»، قامت هيئة تقييم التعليم والتدريب (ETEC) بإعداد خطط لتحويل اختبار القبول القياسي للإنجاز (SAAT) عالي المخاطر - التحصيلي - من شكل ورق وقلم رصاص إلى تنسيق عبر الإنترنت. وقد أمكن اتخاذ هذه الخطوة بفضل الاستثمارات التي تمت على مدى العقود السابقة في الهياكل الأساسية والخبرة الفنية لإجراء التقييمات، بالإضافة إلى التخطيط الدقيق والاتصال للنظام الجديد والاضطلاع به. بالإضافة إلى ذلك، تم تمكين التحول إلى الامتحانات عبر الإنترنت من خلال استثمارات جديدة في بعض أحدث تقنيات الذكاء الاصطناعي (AI).

تعتبر هيئة تقييم التعليم والتدريب هيئة حكومية مستقلة مسؤولة عن تقييم وتقييم واعتماد التعليم والتدريب في المملكة العربية السعودية، وهي مسؤولة مباشرة أمام رئيس الوزراء. يقع ضمن هيئة تقييم التعليم والتدريب، المركز الوطني للتقييم (QIYAS)، الذي يعمل منذ ما يقرب من عقدين من الزمن، هو المسؤول عن تطوير وتنفيذ أكثر من تسعين اختبارًا موحدًا واختبارات مهنية للقطاعين العام والخاص، مع وجود أكثر من 1500 نموذج اختبار وبنك للبنود يحوي أكثر من 230000 من الأسئلة.

تم تلقي الإعلان عن نقل الاختبار التحصيلي

والبالدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تخطط المملكة العربية السعودية للتعليم من هذه الفترة من إغلاق المدارس، وتحديد تدابير التخفيف الفعالة لأي تكرار، وتحديث التخطيط لحالات الطوارئ للمرافق المدرسية.

تقرير: السعودية - نقل الامتحانات عالية المخاطر عبر الإنترنت باستخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي:



أعد هذا التقرير المكون من ثماني صفحات بتعاون بين المركز الوطني لتقييم التعليم والتدريب، فعندما أغلقت المدارس السعودية أبوابها في 9 مارس -

محوسب أو وحدة اختبار متنقلة من أجل الجلوس في
النسخة الإلكترونية من الاختبار التحصيلي.
وقد شجعت هذه التجربة على تسريع المواعيد
الزمنية السابقة لنقل الاختبارات والتقييمات الأخرى
عبر الإنترنت، والاستفادة بشكل أفضل من أحدث
التقنيات، وبالتالي تحقيق وفورات في الكفاءة على
المدى الطويل. في الفترة الانتقالية القصيرة التي
أحدثتها جائحة كوفيد-19، تعلمت هيئة تقييم التعليم
والتدريب والطلاب والجامعات في المملكة العربية
السعودية الكثير من خلال هذا التحول إلى التقييمات
عبر الإنترنت، مما سيساعد على زيادة تعزيز نظام
الامتحانات عبر الإنترنت في المستقبل.

المشاكل الرئيسية التي تم تناولها:

الاختبار التحصيلي هو واحد من ثلاثة متطلبات
لدخول الجامعة في المملكة العربية السعودية، جنباً إلى
جنب مع متوسط درجة الصف في المدارس الثانوية
(GPA)، الذي يتم حسابه من قبل المدارس عبر
الصفوف الثلاثة من المدرسة الثانوية، واختبار الكفاءة
العامة المعروف باسم «قدرات». وكل جامعة تقرر
طريقتها الخاصة في وزن هذه الدرجات الثلاث، ولكن
الجامعات تميل إلى إعطاء الاختبار التحصيلي وزناً
أكبر لعدة أسباب. أولاً، يرتبط الاختبار بمتوسط درجة
الصف الجامعي أكثر من متوسط درجة الكفاءة العامة

ليصبح على الإنترنت مع تخوف من الطلاب
والجامعات، ويرجع ذلك في الغالب إلى القلق بشأن
الظلم المحتمل، والغش، والمشاكل التقنية. وقد
وضعت اللجنة المنظمة تدابير من أجل (1) إعداد
الطلاب والجامعات، بما في ذلك نموذج تجريبي
للعلوم والتقنية قبل أسبوع من وضع الاختبار
التحصيلي النهائي؛ (2) إعداد برنامج لمعالجة
الصعوبات في المدارس؛ (3) إعداد برنامج تجريبي
للجامعات؛ (2) توفير خيارات لكل طالب للجلوس
للاختبار بما في ذلك على الإنترنت أو في مراكز الاختبار
المحوسبة «قياس»؛ و(3) حماية ضد إساءة استخدام
النظام مع مراقبة آلي من خلال تكنولوجيا الذكاء
الاصطناعي. وكان تواصل هيئة تقييم التعليم والتدريب
لهذه التدابير واسع النطاق ووقائياً، مما أدى إلى دفع
الطلاب والجامعات إلى الشعور بمزيد من الاطمئنان
للمعاملات الجديدة، وتمكين الإدارة الناجحة للاختبار.
وفي 8-9 يونيو 2020، بعد 4 أسابيع فقط من الجدول
الزمني المعتاد قام حوالي 218000 طالب بتنزيل
الاختبار في المنزل على أجهزة الحاسوب الخاصة بهم،
وأكملوا الاختبار دون اتصال مع مراقبة الكاميرا،
ورفعوا ردودهم في الوقت المطلوب، مع إشارة تقنية
الذكاء الاصطناعي إلى انتهاكات محتملة للمراجعة
البشرية. وذهب 117 000 طالب آخر إلى مركز اختبار

اللجنة قد بدأت بالفعل التحقيق في الانتقال من الورق والقلم إلى الاختبار عبر الإنترنت، فقد اتخذ قرار لاغتنام هذه الفرصة لتسريع الانتقال عبر الإنترنت. وكفحص عالي المخاطر وواسع النطاق، يتطلب ذلك تخطيطاً دقيقاً للتغيير الذي يدار بشكل جيد، مما يؤثر في عدد كبير من الطلاب.

وهناك عدة مشاكل أخرى ذوات صلة تحتاج إلى معالجة لجعل الانتقال إلى شبكة الإنترنت من أجل جعل الاتصال الحاسوبي المباشر ممكناً. ومن التحديات الرئيسة ضمان وصول جميع الطلاب إلى الجامعات، بغض النظر عن موقعهم، أو مهاراتهم الرقمية، أو أنواع الأجهزة، أو البرمجيات، أو الاتصال الذي لديهم (إن وجد). ومن التحديات الأخرى ضمان سلامة الطلاب وبياناتهم، مع تضمين تدابير للتحقق من هوية الطلاب وتحديد أي انتهاكات للسلوكيات المتوقعة. التقنيات المتقدمة، متاحة الآن لمعالجة هذه القضايا.

خاتمة:

قدمت هذه التقارير عرضاً لواقع ومشكلات وتحديات التعليم في ظل جائحة كوفيد-19، بالإضافة إلى العديد من التوصيات لوضعي السياسات التعليمية لأجل التأقلم مع الوضع الجديد، والأهم من ذلك تقديم عدد من المقترحات لإعادة الوضع لما كان عليه قبل الجائحة، وإعادة فتح مدارس التعليم العام والعالي

ومتوسط درجة الصف في المدارس الثانوية. ثانيًا، بالمقارنة مع متوسط درجات الصف في المدارس الثانوية، يتمتع الاختبار بميزة توحيدة، والتغلب على المشكلة المحتملة المتمثلة في تضخم الدرجات والمواءمة بين التقديرات التي يمنحها معلمو الفصول الدراسية في مختلف المدارس في التعليم الثانوي. وأخيرًا، فإن الاختبار التحصيلي يستند إلى المناهج الدراسية، على عكس اختبار الكفاءة العامة.

المشكلة الرئيسة التي يعالجها هذا الاختبار هي السماح للطلاب بالتخرج في الوقت المحدد وتوليد معلومات عادلة وقابلة للمقارنة حول التحصيل الأكاديمي للطلاب من أجل الالتحاق بالجامعة وعملية الاختيار. ومع حالات الإغلاق التي أحدثتها جائحة «كوفيد-19»، لم تكن هناك سوى خيارات قليلة للسماح لطلاب الصف النهائي في المدارس الثانوية بإكمال دراستهم والتقدم بطلب لدخول الجامعات والكليات. والاعتماد على المعدل التراكمي للمدرسة الثانوية الذي منح المعلمين لقياس الإنجاز لم يكن مرضياً نظراً لأنه لا يخضع لعملية اعتدال لتوحيد الدرجات في جميع المدارس؛ ولأن تضخم الدرجات قد لا يسمح بالتمييز بين الطلاب، كان من شأن التأخير إلى العام الدراسي المقبل أن يتسبب في اضطرابات كبيرة للطلاب والمدارس والجامعات. وبالنظر إلى أن

https://read.oecd-ilibrary.org/view/?ref=133_133390-1rtuknc0hi&title=Schooling-disrupted-schooling-rethought-How-the-Covid-19-pandemic-is-changing-education

The impact of COVID-19 on education - Insights from Education at a Glance 2020: <https://www.oecd.org/education/the-impact-of-covid-19-on-education-insights-education-at-a-glance-2020.pdf>

على حد سواء. وقد وضع هذه التوصيات خبراء من دول متعددة بظروف اقتصادية واجتماعية متفاوتة ليسهل تطبيقها في معظم السياقات التعليمية في شتى أرجاء العالم.

ويتوقع من واضعي السياسات التمعن في تلك المقترحات ومحاولة تطبيقها، كما أن على الباحثين في المجال التعليمي تقييم تطبيق تلك المقترحات، ونشر ما يتوصلون إليه وتزويد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنتائج تلك الدراسات التقييمية لتعتمد عليها في بناء أي تقارير أو تقديم أي مقترحات مستقبلية للتعاطي مع جائحة كورونا وإدارة التعليم بوجه عام في وقت الأزمات.

روابط التقارير:

A framework to guide an education response to the COVID-19 Pandemic of 2020: https://oecd.dam-broadcast.com/pm_7379_126_126988-t63lxosohs.pdf

How the COVID-19 pandemic is changing education: A perspective from Saudi Arabia: <https://www.oecd.org/education/How-coronavirus-covid-19-pandemic-changing-education-Saudi-Arabia.pdf>

Moving exams online with AI technology in Saudi Arabia: <https://oecdedutoday.com/wp-content/uploads/2020/09/Saudi-Arabia-High-stakes-examinations-and-AI.pdf>

Remote online exams in higher education during the COVID-19 crisis: https://www.oecd-ilibrary.org/education/remote-online-exams-in-higher-education-during-the-covid-19-crisis_f53e2177-en

Schooling Disrupted, Schooling Rethought: How the Covid-19 pandemic is changing education: